



انقسامات حركة فتح بعد تعيين حسين الشيخ
نائباً لعباس

ازمة خلافة ام صراع وجودي؟



حادثة قتل المحامية تعيد تسليط الضوء على جرائم قتل النساء في تونس:

المرأة ضحية النظرة الذكورية «المتسلطة» والحل في تشديد العقوبات

8

الجمعة 2 ماي 2025 / عدد 712



يناقشها البرلمان

مبادرة لتنظيم كراء الشقق المفروشة



4

تحت مجهر «24/24»: تحميل تونس وزر الهجرة لوددها

دول المنشأ وأوروبا والجوار مسؤولون أيضاً !

5



الافتتاحية
محمد بن محمود

مرحلة جديدة من الصراع في الشرق الأوسط

لا شك أن الشرق الأوسط قد دخل مرحلة جديدة ومعقدة، مرحلة يصعب التراجع عنها أو تغيير مسارها بعد الحرب التي حملت عنوان طوفان الأقصى. هذه الحرب شكلت نقطة تحول جذرية في المنطقة، وأخرجت إيران من بعض أهم ساحات نفوذها في غزة ولبنان وسوريا، بل وأضعفتها بشكل كبير في العراق واليمن. وقد وضعت هذه الحرب طهران تحت مجهر القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة وإسرائيل، ما جعلها في مواجهة تحديات استراتيجية غير مسبوقة.

فلقد أظهرت التطورات الأخيرة أن إيران لم تعد قادرة على الحفاظ على دورها التوسعي الذي لطالما سعت إليه في الشرق الأوسط. صحيح أن هذا النظام حاول باستمرار التوسع في مناطق متعددة، لكن في ظل الوضع الحالي، أصبح من المستحيل الاستمرار في هذا المسار. هناك عدد من الأسباب التي تجعل من الصعب على إيران العودة إلى مرحلة التمدد والسيطرة على الساحات المختلفة. أولاً، أظهرت التحولات الأخيرة أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تنوي التراجع عن سياستها الراسخة في التصدي للنفوذ الإيراني، بل على العكس، فإن الإدارة الأمريكية الحالية مصممة على تقليص هذا النفوذ بشكل جذري، لا سيما في ظل التنافس الإقليمي الشديد والتهديدات المباشرة التي تشكلها إيران.

إسرائيل أيضاً لا يمكنها التغاضي عن هذا التهديد، بل على العكس، فإن الحرب الأخيرة أثبتت بشكل قاطع أن الدولة العبرية لن تتوقف عن محاربة هذا النفوذ الإيراني، ولن تقبل بأي شكل من الأشكال أن تبقى إيران قادرة على تهديد أمنها. السياسة الإسرائيلية في هذا الإطار ليست متساهلة، وهي تعتمد على ضمان دعم أمريكي كامل ومطلق لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. لا شك أن هذه الظروف تزيد من تعقيد الوضع بالنسبة لطهران، حيث يواجه النظام الإيراني تحديات عميقة في مختلف جبهات المواجهة، سواء في العراق، أو في سوريا، أو في لبنان.

أما بالنسبة للموقف الإيراني، فهو معقد للغاية. النظام الإيراني يعترف بأن الوقت لا يعمل لصالحه، لكنه رغم ذلك، يحاول استخدام هذا العامل في محاولة لتغيير المعطيات لصالحه. إن طهران تدرك أنها فقدت العديد من أوراقها الاستراتيجية، ومن بينها سقوط نظام الأسد في سوريا الذي كان يشكل حجر الزاوية في استراتيجيتها الإقليمية. وعليه، فإن النظام الإيراني لا يمكنه أن يتخلى بسهولة عن مشروعه التوسعي، لأنه لا يرى في نفسه أي وجود دون هذا الدور الإقليمي الذي اختاره لنفسه منذ الثورة الإيرانية عام 1979.

النظام الإيراني يرى في نفسه أكثر من مجرد دولة تسعى لتحقيق مصالحها الداخلية والخارجية. هو يسعى للحفاظ على هويته الدينية والسياسية الخاصة، التي تتعلق بالتمدد والتوسع في المنطقة. ولهذا السبب، فإن أي تغيير في هذا المسار يعني تهديداً وجودياً للنظام ذاته. إن التحول إلى دولة طبيعية تتعايش مع باقي دول العالم وفقاً للمصالح المشتركة يعني بالنسبة للنظام الإيراني زوالاً لأساس وجوده، وفقداناً لهويته الأساسية التي تعتمد على فكرة التوسع والتمدد. من هنا، فإن الاستسلام للضغوط الأمريكية أو الإسرائيلية قد يعني نهاية المشروع الإيراني بأسره.

ولكن في هذا السياق، لا يمكننا أن نتجاهل الحقيقة المرة التي تواجهها إيران في الوقت الراهن: صعوبة الحفاظ على نفوذها في مواجهة محاور جديدة بدأت تتشكل. إن الإصرار الأمريكي على تقليص الدور الإيراني، ووجود سياسة إسرائيلية ثابتة تهدف إلى القضاء على أي تهديد إيراني نووي أو عسكري، يضع طهران في موقف صعب للغاية. وبالتوازي مع هذا، فإن التطورات داخل سوريا ولبنان تجعل من الصعب على إيران إعادة بناء أذرعها العسكرية والميليشيات التابعة لها. في لبنان، هناك ضغوط سياسية وشعبية متزايدة ضد حزب الله، الذي أصبح محاصراً بين إسرائيل وسوريا، ما يزيد من تعقيد الموقف الإيراني.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن إيران لا تزال تبحث عن طرق للنجاة والحفاظ على نفوذها، ولو بشكل محدود. من خلال محاولات استعادة السيطرة على الأوضاع في سوريا عبر حلفائها، ومحاولة إعادة وصل الجسور مع حزب الله، لا يزال النظام الإيراني يسعى لتأمين قدراته العسكرية والاقتصادية في المنطقة. إن طهران تدرك تماماً أن الحفاظ على حلفائها في سوريا ولبنان هو جزء من استراتيجيتها للنجاة في هذه المرحلة الحرجة.

لكن الحقيقة الواضحة هي أن مرحلة ما بعد طوفان الأقصى قد تكون مرحلة لا عودة عنها بالنسبة لإيران. فالحرب التي انطلقت على خلفية هذا الحدث قد كشفت عن ضعف النظام الإيراني وأظهرت تراجعاً ملحوظاً في قوته الإقليمية. وفي الوقت الذي تستمر فيه الضغوط الداخلية والخارجية على طهران، فإن المنطقة دخلت مرحلة جديدة من الصراع والتنافس بين القوى الكبرى، مع التركيز على تقليص دور إيران في الشرق الأوسط، وهو ما يشير إلى أن النظام الإيراني سيواجه صعوبة بالغة في الحفاظ على تأثيره في المستقبل. وفي النهاية، تبقى الصورة غير واضحة تماماً بشأن ما ستؤول إليه الأمور في المستقبل القريب. إلا أن ما يبدو جلياً هو أن المنطقة في مرحلة تحول عميق، قد تؤدي إلى تغييرات كبيرة في موازين القوى. وفي الوقت الذي تواصل فيه القوى الكبرى محاولاتها للحد من نفوذ إيران، فإن طهران تدرك أنها في مفترق طرق، وأي قرار خاطئ قد يؤدي إلى انهيار مشروعها الإقليمي الذي لطالما سعت إليه. سواء كانت من خلال التقارب أو التصعيد، فإن الأيام المقبلة ستكشف ما إذا كان بإمكان إيران إعادة ترتيب أوراقها أم أن الواقع الجديد سيعيد تشكيل المنطقة بأكملها.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة

البريد الإلكتروني: contact@avant-premiere.com.tn

24.24@ avant-premiere.com.tn

الهاتف: 29 903 073



الإخراج الفني
فتحي الحرشاني

رئيس التحرير
عادل الطياري

مدير التحرير
وفاء حمزة

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

أمنت حوالي 500 عيادة طبية مجانية قافلة طبية متعددة الاختصاصات في جمعة

أمنت قافلة طبية متعددة الاختصاصات حوالي 500 عيادة طبية مجانية لفائدة أهالي المنطقة خاصة من ذوي الدخل المحدود.

وتهدف هذه القافلة إلى تكريس السلوك الصحي السليم والحق في النفاذ إلى الخدمات الطبية لكافة المواطنين مع تنمية روح التطوع لدى الشباب وتفعيل قيم التكافل والتعاون لدى الأهالي وتعزيز التنقيف الصحي وتمكين ضعاف الحال من التمتع بعيادات مجانية في عديد الاختصاصات.

احتضنت دار الشباب بجمعة هذه القافلة تحت شعار «الصحة للجميع» والتي انتظمت بالتعاون مع عديد الهياكل الجهوية والمحلية خاصة المندوبية الجهوية للشباب والرياضة والإدارة الجهوية للصحة و تنسيقية اعوان الصحة بقبلي وجمعية أطباء قفصة وجمعية اللفة النسائية والإينار الخيرية بجمعة وفوج الكشفة واللجنة الصحية وعدد من الصيدليات بالجهة.

وتتضمن القافلة العديد من الاختصاصات الطبية على غرار طب العيون والقلب و الأطفال والأمراض الجلدية والطب الباطني وأمراض الغدد والسكري وأمراض الدم والخلايا وطب المعدة والأمراض الجينية والوراثية والأمراض الصدرية .

محمد المبروك السلامي

وأخرى لاستغلالها للشرب. كما ستتم برمجة دفعة أخرى من الآبار الجيحرارية بحامة الجريد. ومن أهم قرارات المجلس الجهوي للمياه إمكانية إحداث دائرة صيانة لشبكة المياه وتوفير الإمكانيات البشرية واللوجستية اللازمة بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية وتوفير الاعتمادات اللازمة لكهربة الآبار بالطاقة الشمسية، إضافة إلى تركيز مولدات الكهرباء حول الآبار المستغلة لمياه الشرب لتفادي الانقطاع خلال فترة الذروة، كما تمت الدعوة إلى ضرورة تركيز العدادات الذكية والتي تساهم في أحكام المراقبة وسرعة التدخل مع تعزيز المراقبة الالكترونية لكافة المنشآت المائية بهدف ردة الاعتداءات على شبكات مياه الشرب ومحاربة الاستغلال العشوائي وتشديد الرقابة واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

محمد المبروك السلامي

13 مليون دينار وإلى أهم المشاريع المنجزة على غرار برنامج تحسين جودة المياه في المناطق التي تتجاوز فيها الملوحة 2.2 غرام بالتر وذلك بإحداث 3 محطات تحلية إحداث خزان جديد بالمنطقة العليا بنفطة و حفر وتجهيز بئر جديدة بحامة الجريد سيدخل حيز الاستغلال بداية شهر ماي إضافة إلى برمجة حفر بئر بمنطقة الشبيكة وكذلك تعزيز الموارد المائية بمعمدية توزر من خلال حفر بئر توزر 7 كما سبتم العمل على تغيير العدادات المعطبة وإصلاح التسربات والكسور مع تنظيم عمليات تحسينية لترشيد الاستهلاك من خلال المعلقات والومضات التلفزية الوطنية. بعد ذلك قدمت مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية عرضا حول محدودية الموارد السطحية والتعويل الكلي على الموارد العميقة حيث يصل العمق لهذه الآبار إلى 2600 م مما يرفع من كافة الانجاز وإنجاز جملة من الآبار بين آبار تعويضية

في اجتماع المجلس الجهوي للمياه بتوزر متابعة الموارد المائية المرتبطة بمياه الشرب والري

أشرف شاهين الزريبي، والي توزر، على المجلس الجهوي للمياه وفي البداية قدم رئيس اقليم الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه عرضا مرئيا حول الماء الصالح للشرب ومصادر المياه في الجهة والتي تأتي أساسا من الآبار العميقة ومحطات التحلية باعتبار ندرة التساقطات بالجهة وقد تطرق إلى موضوع تراكم الديون لدى الحرفاء حيث بلغت

كونكت الدولية تشارك في ملتقى عالمي للمهاجرين الفرنكوفونيين

شاركت كونكت الدولية مؤخرا في النسخة الثانية من جائزة التميز الريادي للمهاجرين الفرنكوفونيين، التي احتضنها مقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CESE) في باريس، فرنسا.

ويهدف هذا الحدث، الذي يقام تحت الرعاية السامية للجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية وبالشراكة مع مجموعة رعاية الفرنكوفونية (GPF)، إلى تسليط الضوء على قصص النجاح المهمة والمبادرات المؤثرة والمساهمات الرئيسية للجاليات الناطقة بالفرنسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء في بلدانهم المضيفة أو في بلدانهم الأصلية.

وشارك السيد طارق شريف، رئيس كونكت الدولية في هذا الحفل المرموق الذي جمع العديد من الشخصيات العالمية في المجالات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، مما عزز روح الاعتراف والحوار والتعاون الفرنكوفوني.

وكانت له لقاءات على هامش هذه المناسبة، مع السيد تيري بوييه، رئيس اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية والسيد جان لو بلاشيه، رئيس جمعية أصحاب العمل الناطقين بالفرنسية (GPF) والسيد أمير رضا توفيق، رئيس اتحاد الشركات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية (CPME) والسيد ستيفان تيك، مدير التنمية والمتحدث باسم صندوق التنمية العامة والسيد مورييس كواكو باندامان، سفير كوت ديفوار لدى فرنسا والسيدة رشيدة جبنون، رئيسة شبكة النساء الفرنكوفونيات فضلا عن العديد من الشخصيات المؤثرة الأخرى من المشهد الريادي الناطق باللغة الفرنسية.

وكانت مشاركة كونكت الدولية في هذا الحدث تتوافق تماما مع دورها في تعزيز العلاقات بين تونس والشتات الناطق بالفرنسية، وتعزيز ريادة الأعمال التونسية على الصعيد الدولي، وتعزيز التآزر الاقتصادي بين بلدان الجنوب والشمال.



يناقشها البرلمان مبادرة لتنظيم كراء الشقق المفروشة

صابر الحرشاني

تعهدت لجنة السياحة والثقافة والخدمات بمجلس نواب الشعب بدراسة مبادرة تشريعية تقدم بها عدد من النواب تهدف إلى تنظيم استغلال الشقق والمساكن المفروشة في تونس، وهو قطاع ظلّ لعقود طويلة خارج إطار التأطير القانوني، مما تسبب في العديد من الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

وقد تم يوم 21 أفريل الجاري إيداع هذه المبادرة لدى مجلس نواب الشعب، قبل أن تتم إحالتها بتاريخ 23 من نفس الشهر إلى لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية، مع طلب رأي لجنة التشريع العام بشأنها، بهدف التسريع في مناقشتها خلال أقرب الآجال.

و كشفت مصادر برلمانية ان هذه

المبادرة سيتم الشروع في مناقشتها و اجراء الاستماعاات الضرورية بشأنها قبل موفى الدورة البرلمانية الحالية في 31 جويلية المقبل.

أهداف المبادرة وتوجهاتها العامة و تهدف هذه المبادرة، التي تتكون من 19 فصلا، إلى إرساء إطار قانوني واضح يضبط شروط ومعايير استغلال الشقق والمساكن المفروشة، سواء المخصصة منها للسياحة أو لأنواع أخرى من الإيواء المؤقت، وترتكز المبادرة على تقنين العلاقة بين المؤجر والمستأجر، من خلال إخضاع هذا النشاط لكراس شروط تتم المصادقة عليه بقرار من الوزير المكلف بالسياحة.

ويتضمن كراس الشروط معطيات دقيقة تخص المؤجر، وموقع وحدة الإيواء ومواصفاتها، إلى جانب

جدول تسعيرة تُعده الوزارة بشكل دوري لضمان الشفافية والعدالة في التعاملات.

ضبط التصريح بالنشاط وآليات المراقبة

و ينص مشروع القانون على أن عقود الانتفاع بحق الإقامة لا تخضع للتشريع الخاص بالعمليات العقارية، مع إلزام المؤجرين بمسك دفتر مرقم ومؤشر عليه من مصالح الجباية، تُسجل فيه جميع المداخل والمصاريف والعقود دون ترك بياضات أو إدخال إضافات بين السطور.

كما يُجبر المؤجر على التصريح بكل عملية إحالة لمصالح الأمن الوطني أو الحرس الوطني فور إبرام العقد، مصحوبة بإمضاء رسمي في الخانة المخصصة بالدفتر.

و يفرض المشروع تحرير العقود

وفق نموذج موحد تتم المصادقة عليه بقرار وزاري، متضمنا هوية الطرفين، وصف الشقة، مرجع الموافقة على كراس الشروط، إضافة إلى الحقوق والالتزامات المتبادلة. كما يشترط تحرير العقد باللغة العربية مع لغة ثانية يختارها المستأجر، وتسليمه نسخة منه في أربعة نظائر على الأقل. و يُخضع المشروع هذا النشاط لتراتب مراقبة المؤسسات السياحية، ويلزم المنتفعين باحترام القواعد المتعلقة بالسكن الهادئ وعدم الإخلال بحقوق الجوار.

كما يسمح للمستأجر، في حالات محددة، بمبادلة حقه في الإقامة مع طرف آخر بشرط موافقة المؤجر وتجديد العقد، مع إعلام السلطات بالتغيرات الطارئة.

عقوبات ردية للمخالفين

و يُشدد مقترح القانون على جملة من العقوبات الصارمة بحق المخالفين، حيث يعاقب كل من يباشر هذا النشاط دون ترخيص بخطية مالية قد تصل إلى عشرين ألف دينار، مع إمكانية نشر مضمون الحكم في الصحف اليومية على نفقة المخالف.

كما تشمل العقوبات المقترحة غرامات مالية على المؤجرين الذين لا يلتزمون بتحرير العقود وفق الصيغ القانونية أو يقدمون بيانات مغلوبة عن وحدات الإيواء، وتصل الخطية إلى خمسة آلاف دينار، مع مضاعفتها في حال العود.

تدابير إدارية وإجراءات ردية و يمنح المشروع الوزير المكلف بالسياحة صلاحية اتخاذ إجراءات إدارية ضد المؤجرين المخالفين، منها إيقاف النشاط لمدة أقصاها سنة في حالة الإخلال بشروط الإحالة أو عدم صيانة وحدة الإيواء أو مخالفة الشروط القانونية.

وفي حالة الغلق المؤقت لوحدة الإيواء، يلتزم المؤجر بتوفير إقامة بديلة للمنتفع بنفس الصنف وفي نفس

الجهة، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.

كما ينص المشروع على اللجنة المعروض على إمكانية إصدار أحكام قضائية بالغلق النهائي لوحدة الإيواء في حال ثبوت إخلالات جسيمة، مما يؤدي إلى فسخ العقود تلقائياً، مع ضمان حق المنتفعين في استرجاع المبالغ المدفوعة والمطالبة بالتعويض عن الأضرار.

و تشترط المبادرة التشريعية تسوية الوضعيات القائمة قبل دخول القانون حيز التنفيذ، في أجل أقصاه ثلاثة أشهر، بما يسمح بإدماج الفاعلين الحاليين ضمن المنظومة القانونية الجديدة.

و تستند هذه المبادرة إلى تفشي الفوضى داخل قطاع الشقق المفروشة، وتحكم المالكين في الأسعار وشروط الإيجار دون رقابة أو التزام بمعايير النظافة والسلامة. كما يعاني المستأجرون من فرض مبالغ إضافية مقابل خدمات غير مضمونة كالتعقيم أو الحراسة.

وإلى جانب ذلك، أدى انتشار الشقق المفروشة داخل الإقامات السكنية العائلية إلى مشكلات اجتماعية وأمنية خطيرة، وصلت أحيانا إلى وقوع جرائم، ما دفع بعض السكان إلى مغادرة مساكنهم.

ومن بين المخاطر التي حذرت منها المبادرة، احتمال استغلال هذه الشقق من قبل عناصر إجرامية أو إرهابية، في ظل غياب تأطير قانوني ورقابة فعلية على القطاع.

وقد استفادت المبادرة من تجارب دول سياحية كفرنسا وإسبانيا وتركيا، التي وضعت أطرا قانونية صارمة لضبط القطاع بما يحفظ حقوق المؤجرين والمستأجرين معاً. ويأمل أصحاب المبادرة في أن يساهم القانون الجديد في تأهيل القطاع وتحقيق التوازن بين حرية الاستثمار ومقتضيات الأمن العام والعدالة الجبائية.



تحت مجهر «24/24»: تحميل تونس وزر الهجرة لوجدها دول المنشأ وأوروبا والجوار مسؤولون أيضاً!

إعداد مفيدة عياري

تعيش تونس في السنوات الأخيرة تحت وطأة أزمة هجرة غير نظامية متفاقمة، لأن الراغبين في الوصول إلى شمال البحر المتوسط وعصابات تهريب البشر وباقي المتورطين في هذا الملف يسعون إلى تحويلها إلى دولة عبور رئيسية نحو الضفة الشمالية للمتوسط، وتحديد السواحل الإيطالية. ومع تصاعد الأعداد الكبيرة للمهاجرين القادمين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، بدأت ملامح أزمة إنسانية واجتماعية وأمنية تتجلى في عدد من المدن التونسية، وعلى رأسها صفاقس. إلا أن السؤال الذي يجب أن يُطرح بإلحاح: هل من العدل تحميل تونس وحدها هذا العبء؟ وأين مسؤولية باقي الأطراف، من دول المنشأ إلى دول الاستقبال، مروراً بالدول المجاورة التي تمثل محطات عبور؟

مسؤولية مشتركة لا تُجراً

لا يمكن النظر إلى أزمة الهجرة غير

النظامية باعتبارها أزمة تونسية محضة، بل هي أزمة متعددة الأبعاد والأطراف. فالمهاجر الذي يصل إلى تونس، لم ينشأ على أراضيها، بل جاء من دول إفريقية تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية خانقة، دفعت بشبابها إلى المغامرة بحياتهم من أجل فرصة في الضفة الأخرى. ومن هنا تبدأ المسؤولية الأولى، وهي مسؤولية دول المنشأ. ولذلك يجب على هذه الدول أن تتحمل جزءاً من العبء، سواء عبر تحسين أوضاع شعوبها، أو على الأقل التعاون مع دول العبور لإعادة رعاياها الراغبين في العودة. وفي هذا السياق، أكدت المنظمة الدولية للهجرة في تونس أنها تواصل التنسيق مع السلطات التونسية لإيجاد حلول فعالة تلبي احتياجات المهاجرين، خاصة في إطار برنامج العودة الطوعية وإعادة الإدماج، حيث توفر المنظمة دعماً ومرافقة للمهاجرين الراغبين في العودة الطوعية إلى بلدانهم الأصلية، بما يضمن كرامتهم وسلامتهم. هذه المبادرة تُعد خطوة إيجابية،

لكنها غير كافية ما لم تقابلها إرادة حقيقية من دول المنشأ للتعاون والتفاعل الإيجابي، سواء عبر تسهيل الوثائق المطلوبة أو تقديم الدعم للمواطنين العائدين.

عبء أممي وإنساني على تونس

السلطات التونسية، ورغم محدودية إمكانياتها، وجدت نفسها أمام تحدٍ حقيقي يتمثل في تفكيك مئات المخيمات العشوائية التي تؤوي آلاف المهاجرين، كما حصل مؤخراً في مدينة صفاقس، حيث قامت قوات الأمن بتفكيك مخيمات كانت تضم نحو 7 آلاف مهاجر غير نظامي. ووفق المتحدث باسم الحرس الوطني، حسام الدين الجبابلي، فقد تم التعامل مع هذه العملية بتقليب البعد الإنساني على الجانب الأمني، خاصة مع توقيف بعض المهاجرين الذين ثبت ارتباطهم بأطراف خارجية تحاول تأجيل الوضع.

ما قامت به تونس لا يمكن وصفه إلا بمحاولة لاحتواء أزمة بدأت

تتجاوز قدراتها الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، وهي بذلك تطلق نداءً غير مباشر للمجتمع الدولي، وخاصة الاتحاد الأوروبي، بضرورة تحمل مسؤوليته.

أوروبا ليست بمعزل عن الأزمة

إن أوروبا، وعلى رأسها دول جنوب القارة كإيطاليا وفرنسا، ليست فقط المثلثة النهائية للهجرة غير النظامية، بل هي طرف رئيسي يجب أن يضطلع بدور أكثر فاعلية، سواء في المساهمة بالحلول أو دعم الدول المتضررة على خطوط العبور. وهذا ما حاولت بعض المبادرات ترسيخه، كما حصل في 16 جويلية 2023 حين وقّعت تونس مذكرة تفاهم مع الاتحاد الأوروبي حول «الشراكة الاستراتيجية والشاملة»، والتي نصّت على تقديم 127 مليون يورو كمساعدات مالية لدعم جهود تونس في مكافحة الهجرة غير النظامية.

ورغم أهمية هذه المساهمة، إلا أنها ما تزال دون المستوى المطلوب. فالدعم المالي وحده لا يكفي، بل يجب أن يترافق مع مقاربة تنموية متكاملة تستهدف المناطق التي تشكّل المصدر الرئيسي للهجرة، سواء داخل القارة الإفريقية أو في دول العبور مثل تونس. كما يجب أن تكون أوروبا شريكاً حقيقياً لتونس، لا أن تكتفي بدورها كمتفرج أو كجهة تلقي باللوم والمسؤولية على الأطراف الأضعف.

دول الجوار الإفريقي: الحلقات المنسية

إلى جانب دول المنشأ ودول الاستقبال، هناك طرف آخر لا يقل أهمية في هذه المعادلة، وهو دول الجوار، التي تُستخدم أحياناً كمعابر نحو تونس. هذه الدول بدورها مطالبة بتشديد الرقابة على حدودها، ومنع عمليات التهريب المنظمة التي أصبحت تجارة مربحة للعصابات والشبكات

الإجرامية. كما ينبغي عليها أن تتعاون مع تونس أمنياً واستخباراتياً لمكافحة شبكات الاتجار بالبشر وتفكيكها. لا يمكن لتونس أن تكون «الدرع» الوحيد في مواجهة تدفقات الهجرة، في ظل صمت أو تقاعس من دول الجوار، التي لا تتحرك إلا بعد تفاقم الأزمة أو عند حدوث ضغط دولي.

تونس... الدولة التي أصبحت معبراً قسرياً

الواقع الجغرافي لتونس، حيث لا تفصلها سوى 150 كيلومتراً عن السواحل الإيطالية، جعل منها نقطة جذب للمهاجرين الساعين لعبور المتوسط. لكنها لم تختر هذا الدور، بل فُرض عليها نتيجة انهيار الأوضاع في دول المنشأ، وغياب الاستجابة الجادة من الأطراف الدولية. لقد أصبحت تونس دولة عبور قسرية، تجد نفسها في مرمى الضغوط الأوروبية من جهة، وتحت ضغط اجتماعي داخلي متصاعد من جهة أخرى. ومع ذلك، أثبتت تونس، رغم التحديات، أنها تسعى لمعالجة الوضع بطريقة متوازنة، تحافظ فيها على السيادة الوطنية والبعد الإنساني في آن واحد. غير أن هذه الجهود لا يمكن أن تستمر ما لم تجد من يساندها، ويشاركها في تحمل هذا العبء الثقيل.

وفي الختام لا يمكن حل أزمة الهجرة غير النظامية إلا عبر مقاربة شاملة وتضامنية، تبدأ من دول المنشأ، مروراً بدول العبور، وصولاً إلى دول الاستقبال. فكل طرف يتحمل نصيبه من المسؤولية، ولا يجوز أن تُترك تونس وحدها في مواجهة، تقاوم بأدوات محدودة أزمة عالمية متشعبة. إن الوقت قد حان لتوقف سياسة تحميل المسؤولية لطرف واحد، ولتبدأ مرحلة جديدة عنوانها التعاون والتشارك والعدالة في مواجهة واحدة من أعقد أزمت العصر.



تم الشروع في اعداده

الملاحة الكبرى لمخطط التنمية

صابر الحرشاني

في إطار السعي إلى بلورة رؤية شاملة لمستقبل البلاد، شرعت الحكومة التونسية في إعداد مخطط التنمية للفترة 2026-2030، وفق منهجية جديدة تستند إلى المقاربة التشاركية والتصاعدية.

و مخطط التنمية هو وثيقة رسمية تضعها الدولة لفترة زمنية معينة (عادةً خمس سنوات)، تُحدد من خلالها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الكبرى، وتضع البرامج والمشاريع التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها خلال تلك الفترة.

و يهدف المخطط إلى تنظيم الموارد الوطنية وتوجيهها نحو أولويات التنمية، مثل دفع النمو الاقتصادي، و تقليص الفوارق الاجتماعية والجهوية، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز القطاعات الإنتاجية، والنهوض بالخدمات العامة كالتعليم والصحة والنقل.

و بدأ العمل بمنهجية مخططات التنمية بعيد الاستقلال سنة 1956، مع اعتماد أول مخطط ثلاثي للتنمية للفترة 1962-1964، ثم مخطط خماسي للفترة 1965-1969، وكان الهدف الأساسي من هذه المخططات في البداية هو إعادة بناء الاقتصاد الوطني بعد الحقبة الاستعمارية، من خلال تطوير الزراعة، الصناعة، البنية التحتية، والتعليم.

انتقال في المخططات

وقد مرّت المخططات في بلادنا عبر مراحل مختلفة، ففي الستينات: تبنت تونس سياسة «الإشترابية الدستورية» بقيادة أحمد بن صالح، ما جعل مخططات التنمية تركز بشكل كبير على التعااضد وتنظيم الاقتصاد الزراعي والصناعي بشكل مركزي، بينما وقع التحول نحو سياسة اقتصادية أكثر انفتاحاً، مع دعم القطاع الخاص في السبعينات، فتّم إدخال إصلاحات لتشجيع الاستثمار الصناعي والسياحي، وأصبح المخطط

التنموي يولي أهمية أكبر للتصدير والخدمات.

أما في الثمانينات والتسعينات، ومع بداية تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية، بدأت مخططات التنمية تعكس توجهها نحو تقليص دور الدولة الاقتصادي وتعزيز دور السوق والقطاع الخاص.

و اثر الثورة أصبح إعداد مخطط التنمية يتم بمشاركة أوسع من مختلف الفاعلين مع التركيز على ملفات جديدة مثل العدالة الاجتماعية، والتشغيل، والتنمية الجهوية، والحوكمة.

وكشفت مراسلة رسمية صادرة عن رئاسة الحكومة، موجهة إلى الوزراء وكتاب الدولة ورؤساء الهياكل العمومية والولاية، عن أهم المرتكزات والخطوط العريضة التي ستوجه هذا العمل الاستراتيجي.

و تشير المراسلة إلى أنّ إعداد المخطط الجديد يأتي في مرحلة دقيقة، حيث يشهد العالم تغيرات جوهرية، من احتدام المنافسة الاقتصادية بين القوى الكبرى، إلى التقدم السريع في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي،

بالإضافة إلى تصاعد الأزمات المالية وتأثيرها على الدول الهشة. كما تمثل التحديات البيئية والمناخية، من كوارث طبيعية ومخاطر تصحر، دافعاً قوياً لاعتماد سياسات تقوم على الاستدامة البيئية والتكيف مع التغيرات المناخية.

رهانات وطنية ملحة

و على المستوى الداخلي، تواجه تونس تحديات مركبة أبرزها ضعف نسب النمو، تواصل العجز في المالية العمومية، وتدهور جودة الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والنقل، كما برزت الحاجة الملحة إلى تعزيز التنمية البشرية وإحداث التوازن بين الجهات، وهو ما يجعل من المخطط الجديد دعامة أساسية لتجاوز هذه الإشكاليات.

و أبرزت مراسلة رئاسة الحكومة أنّ مخطط التنمية للفترة المقبلة سيعتمد على المنظومة الدستورية والتشريعية الحديثة، خاصة دستور 2022 والقانون الأساسي عدد 5 لسنة 2023 الخاص بالمجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم، و تسعى هذه التشريعات إلى ضمان مشاركة

أوسع للمواطنين وممثليهم في تحديد الأولويات، مما يعزز الشفافية والتشاركية في بلورة السياسات العامة.

و يتجه المخطط نحو تحقيق عدة أهداف استراتيجية، في مقدمتها ضمان العيش الكريم لكل الفئات، تكريس العدالة الاجتماعية والإنصاف، ودعم الإدماج الاجتماعي. كما يركز على تطوير جودة الخدمات الأساسية، خصوصاً في قطاعات التعليم والصحة والثقافة، مع العمل على تحسين مناخ الأعمال، دعم الابتكار، وتسريع التحول الرقمي.

وفي المجال الاقتصادي، يهدف المخطط إلى تنشيط نسق النمو عبر تعزيز تنافسية القطاعات الإنتاجية، توسيع قاعدة الاستثمار الخاص والعام، والنهوض بالمؤسسات الناشئة والشركات الأهلية، بما يساهم في خلق فرص الشغل وتحقيق تحول هيكلي في الاقتصاد الوطني.

تنمية محلية و جهوية متوازنة

و سيولي المخطط أهمية خاصة لتنمية المناطق الداخلية والحدودية،

عبر تحسين جاذبية الجهات للاستثمار، وإنشاء مناطق لوجستية ذكية تعزز المبادلات الاقتصادية مع الدول الإفريقية. كما يسعى إلى دعم البنية التحتية وتأهيل المعابر الحدودية، مما يساهم في ربط تونس بفضائها الإقليمي والدولي.

و تؤكد الوثيقة أنّ مخطط التنمية 2026-2030 سيضع الرهانات البيئية ضمن أولوياته، من خلال دعم مشاريع الطاقات المتجددة، تحسين إدارة النفايات، وتنميين استعمال المياه المعالجة في القطاعات الفلاحية والصناعية، إلى جانب حماية السواحل والتصدي لظاهرة التصحر.

و تقوم منهجية إعداد المخطط على تشريك القواعد المحلية منذ البداية، حيث ستتولى المجالس المحلية اقتراح مشاريع تنموية بناء على تشخيص دقيق للواقع المحلي. ثم تقوم المجالس الجهوية بتجميع هذه المقترحات وإعادة بلورتها في رؤية جهوية متكاملة، قبل رفعها إلى مجالس الأقاليم لمزيد من التمحيص والتنسيق. في المرحلة الأخيرة، تتولى وزارة الاقتصاد والتخطيط تجميع المقترحات وطنياً، بالتنسيق مع بقية الوزارات والهياكل العمومية، لصياغة الصيغة النهائية للمخطط.

و أشارت المراسلة إلى أنّ تنفيذ المخطط سيتوافق مع إرساء آلية متابعة صارمة، تقوم على مؤشرات أداء دقيقة، وإعداد تقارير دورية حول نسب التقدم والمشاكل المطروحة، لعرضها في المجالس الوزارية المختصة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة.

و وفق المنشور الحكومي، تم تحديد مدة زمنية إجمالية لإعداد المخطط لا تتجاوز ثمانية أشهر منذ تاريخ صدور المنشور، موزعة على ثلاث مراحل: شهران للمستوى المحلي، ثلاثة أشهر للمرحلة الجهوية، وأربعة أشهر للمستوى الإقليمي والوطني بالتوازي.



كشف التجاوزات

مع ضعف دور الجهات الرسمية في التدخل، يُصبح الإعلام والمجتمع المدني خط الدفاع الأول في مواجهة هذه التجاوزات. نشر الفيديو كان خطوة أولى في فضح هذا الانتهاك، لكن يجب أن تتبّع بمزيد من الضغط، سواء عبر حملات إعلامية أو تحركات من نشطاء البيئة لدفع السلطات لاتخاذ إجراءات عاجلة.

كما أن هذه القضية تكشف ضرورة تعزيز الوعي البيئي لدى المواطنين وأصحاب المحلات والمؤسسات التجارية، فلا يمكن أن تترك مسؤولية حماية البيئة حصرياً على الدولة، بل هي مسؤولية جماعية تتطلب جهوداً مشتركة لضمان احترام الطبيعة وعدم تحويلها إلى فضاء للإهمال.

المحاسبة ضرورية... وإلا فنحن أمام نموذج خطير للإفلات من العقاب

إذا لم تُحاسب الجهات المسؤولة عن هذه الجريمة البيئية، فسيصبح ذلك بمثابة ضوء أخضر لمزيد من التجاوزات، وستتكرر مثل هذه المشاهد في أماكن أخرى، مما سيؤدي إلى كارثة بيئية أوسع. لذلك، يُعتبر الكشف عن هذه الانتهاكات عبر الصحافة والاستمرار في المطالبة بمحاسبة المسؤولين عنصراً أساسياً في التصدي لهذه التصرفات.

على السلطات البيئية والبلدية أن تتحمل مسؤولياتها وتتعامل مع القضية بجدية، فالمطلوب ليس فقط إزالة النفايات، بل اتخاذ إجراءات صارمة لمنع تكرار هذا السيناريو، سواء عبر فرض غرامات على المخالفين أو تعزيز آليات الرقابة البيئية.

جبل زغوان يستحق الاهتمام وليس التجاهل!

في نهاية المطاف، جبل زغوان ليس مكباً لنفايات أحد، بل هو جزء من إرث طبيعي يجب الحفاظ عليه للأجيال القادمة. التغاضي عن هذه التجاوزات يعني التواطؤ مع الجريمة البيئية، وهو أمر لا يمكن القبول به. القضية ليست مجرد مشهد عابر، بل هي مثال واضح على ضرورة استعادة هيبة القانون وحماية الطبيعة من الإهمال والتجاوزات المتكررة.

إذا لم تتحرك السلطات اليوم، فمتى ستتحرك؟ وإذا لم يُحاسب من ينتهك البيئة، فمن يضمن عدم تكرار المشهد في مناطق أخرى؟



جبل زغوان بين الإهمال والتقصير

عندما تتحول الطبيعة إلى مكبّ للنفايات

العبث المستمر... وتجاهل الجهات المعنية

تم نشر الفيديو قبل أكثر من أسبوع ونصف، موثقاً هذا الاعتداء البيئي بشكل دقيق، والموقع واضح، والمسؤول عن هذا التصرف يمكن التعرف عليه بسهولة وفق المعطيات المتاحة. ومع ذلك، لم نشهد أي تدخل جاد من المصالح البلدية أو الجهات البيئية المسؤولة، وكأن المشهد لا يستحق أدنى اهتمام أو متابعة. بل إن النفايات ما تزال متكدسة في مكانها، دون أي تغيير، في تجاهل صارخ لكل الاعتبارات البيئية.

هذه السلبية المستفحلة من الجهات المسؤولة تضاعف أكثر من علامة استفهام حول مدى جدية المؤسسات في التعامل مع المخأ أصبحت الطبيعة رهينة لتراخي السلطات وغياب فرض القانون؟ إذا كان هذا المشهد الموثق بالكاميرات غير كافٍ لتحريك الجهات المعنية، فما الذي سيدفعها للتحرك؟ وهل يجب انتظار كارثة بيئية أكبر حتى يتم النظر في هذه التجاوزات الخطيرة؟

مخاطر بيئية تهدد المكان والناس

يُعتبر جبل زغوان ليس مجرد

محمد الدريدي

في مشهد صادم ومثير للاستياء، يكشف فيديو حديث في مواقع التواصل الاجتماعي فضيحة بيئية تهزّ جبل زغوان، أحد المعالم الطبيعية والتاريخية في تونس. مشاهد النفايات الملقاة بعشوائية، دون أي اعتبار لجمال المكان أو قيمته البيئية، تثير التساؤلات حول مدى استهتار البعض بالمحيط، والأخطر من ذلك، غياب التحرك الرسمي من الجهات المعنية بالرغم من وضوح الفاعل وإمكانية تحديد المسؤوليات.

مساحة طبيعية، بل هو رمز بيئي وتاريخي يحتضن تنوعاً بيولوجياً يستحق الحماية. تراكم النفايات في هذا المكان قد يؤدي إلى مشكلات أكثر تعقيداً، مثل تلوث التربة، التأثير على الكائنات الحية، وانتشار الحشرات والقوارض التي تؤثر على النظام البيئي بأكمله. بالإضافة إلى الأثر الجمالي المدمر لهذا الإهمال، والذي يحول أحد أجمل المناطق الطبيعية إلى مشهد يشبه المكبات العشوائية.

من الناحية القانونية، هذا التصرف يخالف تماماً القوانين البيئية التونسية التي تجرم إلقاء النفايات في الأماكن الطبيعية، لكن يبدو أن غياب آليات المراقبة والتنفيذ جعل من هذه القوانين مجرد حبر على ورق، دون تطبيق فعلي يحمي الموارد البيئية للبلاد.

دور المجتمع المدني والإعلام في

حادثة قتل المحامية تعيد تسليط الضوء على جرائم قتل النساء في تونس: المرأة ضحية النظرة الذكورية «المتسلطة» والحل في تشديد العقوبات

ندى الغانمي

هزت جريمة مقتل المحامية منجية المناعي الرأي العام في تونس، حيث تساءل الكثيرون عن أسباب مقتلها وملابسها التي تعود أطوارها لأواخر الأسبوع الماضي. وقد شهدت ولاية منوبة خلال نهاية الأسبوع المنقضي جريمة قتل بشعة، راحت ضحيتها المحامية منجية المناعي، التي عُثر على جثتها محترقة وملقاة بمياه قنال مجردة خلف المركب الرياضي بالجهة. وفي التفاصيل، كشف غيث الهمامي، ابن أخت الضحية لوسائل الإعلام أنه «تم القبض على طليق الهالكة وابنها وشخص ثالث مستأجر لمحطة بنزين على ملكها الخاص للاشتباه في ضلوعهم في الجريمة»، مشيراً إلى أن «ابنها الآخر في حالة فرار حالياً».





وبيّنت التساخر الفنية والعلمية اللازمة، التي تمت على إثر العثور على جثة امرأة محترقة ملقاة على مستوى قنال وأنابيب مياه الشمال خلف المركب الرياضي بمنوبة، أن الجثة لمحامية معروفة بمعتمدية وادي الليل. ويأتي ذلك بعد أن أذنت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بمنوبة يوم السبت الماضي بفتح بحث تحقيقي في القضية، ورفع الجثة لمصالح الطب الشرعي بمستشفى شارل نيكول لتحديد أسباب الوفاة، وتهديد قاضي التحقيق الثالث بالمحكمة الابتدائية بمنوبة فرقة الأبحاث والتفتيش للحرس الوطني بمنوبة بالأبحاث اللازمة لكشف ملابسات الحادثة التي ترجح المعطيات الأولية أخذها الطابع الإجرامي بعد العثور على مؤيدات من آثار دماء وملابس محترقة بمنزلها.

جرائم أخرى تسبقها بأيام

وقبل هذه الحادثة بأيام، أذنت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بمنوبة بفتح بحث تحقيقي إثر اقدام زوج على قتل زوجته البالغة من العمر 45 سنة طعنا بسكين كبيرة الحجم، كما حاول طعن ابنتها البالغة من العمر 17 سنة لكن الطعنة اصاب يدها مما تسبب لها في جرح عميق. وقد تم العثور على جثة الزوج منتحرا أيام بعد إقدامه على قتل زوجته.

وقبلها بأسابيع قليلة وبالتحديد في شهر جانفي 2025، هزت البلاد جريمة بشعة جدد بمعتمدية «زانوش» في ولاية قفصة بالجنوب الغربي للبلاد، ذهب ضحيتها طفل ووالدته. وفي تفاصيل الحادثة المروعة، قام زوج بذبج زوجته وابنه البالغ من العمر أربع سنوات، باستعمال آلة حادة قبل أن يتحصن بالفرار.

وفي شهر أوت الماضي، أقدم زوج على الإعتداء على زوجته وابنته بآلة حادة، بمنزلهم الكائن بالزهروني من معتمدية الزهور، ما أسفر عن وفاة الزوجة (47 سنة) وإصابة الفتاة (20 سنة) بجروح بالرأس والجسم.

وعرفت البلاد في السنوات الأخيرة، تفاقماً مقلقاً في ظاهرتي التقتيل والعنف ضد المرأة، حيث تشير الإحصائيات الصادرة عن الجهات الرسمية المهتمة بالموضوع، من وزارة المرأة والمعهد الوطني للإحصاء بتونس، إلى تزايد كبير في حالات القتل ضد النساء بالتوازي مع ارتفاع مؤشرات العنف ضدهن، سواء كان عنفا جسديا، او نفسيا او اقتصاديا أو

جنسيا. النساء دائما ضحايا للعنف والتقتيل وتشير دراسات خصصت للبحث في مجال العنف الأسري، ان تفاقم ظاهرة العنف ضد المرأة، يعود إلى عدة عوامل، منها الثقافة السائدة التي تبرز ارتباط الرجولة بالعنف والتقليل من قيمة المرأة، إضافة إلى غياب التوعية الكافية بأهمية احترام حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

وتوضح نفس الدراسات، أن الفقر والعوامل الاقتصادية الضاغطة تلعب دورا كبيرا في تصاعد ظاهرة حالات العنف المسلط على المرأة، حيث يسعى الرجال في بعض الأحيان إلى تحويل الضغوط الاجتماعية والإقتصادية إلى عنف أسري، تتضرر منه المرأة بشكل مباشر.

كما يرى مختصون في القانون، أن بطء مسار التقاضي يشجع على ممارسة العنف في المجتمع ويعطي انطباعا بالتساهل والتبرير لجرائم قتل النساء، كما أن المجلة الجزائية في تونس لا تصنف جرائم قتل النساء كجرائم ذات خصوصية ولا تفردتها بظروف تشديد.

كما بينت الدراسات أن كل جرائم قتل النساء حصلت بعد تعرضهن للعنف أكثر من مرة دون أن تتمكن الدولة من توفير الحماية لهن، رغم الجهود المبذولة من الأطراف الرسمية والجمعيات في الموضوع، بسبب عدم تفعيل القانون 58 بكل فصوله خاصة منها المتعلقة بإجراءات الوقاية والحماية والإحاطة النفسية والقانونية والمادية بالنساء المعنفات، بسبب ضعف الميزانية المخصصة له.

تقرير حاد

وخلال أواسط السنة الماضية، أبرز التقرير السنوي لجمعية أصوات نساء بعنوان «تقتيل النساء، الظاهرة المسكوت عنها»، أن هذه الجريمة «مركبة» وترتكب في حق النساء على أساس النوع الاجتماعي، «فالجنس الأنثوي غير مرغوب به وفقا للمتحيل الجماعي الذكوري»، ما يتسبب في ارتكاب هذه الجرائم وممارسة العنف ضد النساء بشتى أنواعه بغرض إخضاعهن والتحكم في أجسادهن.

وفي تصريح لصحيفة «24/24» أكدت المكلفة ببرنامج مناهضة العنف وتقتيل النساء بجمعية «أصوات نساء» هيفاء الزغواني، أن هذا التقرير الذي جاء في إطار تظاهرة «المعرفة النسوية» التي أطلقتها الجمعية يقدم

إحصائيات توثيقية عن ظاهرة تقتيل النساء خلال سنة 2023.

حيث شملت جريمة قتل النساء كل الفئات العمرية للنساء، أين أظهر التقرير، أن الفئة العمرية من 26 الى 35 سنة تمثل نسبة 27 بالمائة من ضحايا القتل، تليها النساء من الفئة العمرية ما بين 36 و45 سنة بنسبة 26 بالمائة، وكانت أغلب النساء ضحايا جرائم القتل خارج دائرة إطار المشاركة الاقتصادية ولا يمكن دخلا خاصا، وفق المتحدثة.

ويعتمد مرتكب العنف طرقا مختلفة لقتل النساء من أبرزها الطعن بنسبة 32 بالمائة إضافة إلى الخنق والضرب، وهو ما يعكس «العداوية التي يمارسها الجناة ضد النساء وإحاقهم الأذى بشكل مباشر بالمناطق الحساسة والحيوية للجسم والتكثيف به بصفة متعمدة تؤكد وحشية مرتكب العنف واستباحته لأجساد النساء من أجل فرض الهيمنة والسلطة»، حسب التقرير المنجز.

كما بينت الباحثة في علم الاجتماع فتحية السعيد أن جريمة قتل النساء تُصنف ظاهرة إجتماعية نظرا لانتشارها «كموجة مفزعة» في عدد من الولايات وتزايد أرقام هذه الجرائم

التي ترتكب نتيجة التمييز الجنسي والسيطرة الذكورية والعنف الأسري والزواج القسري والعادات والتقاليد والتناول الإعلامي المسيء للنساء وغيرها من العوامل.

وبيّنت أن العلاقة «الحميمية» هي أكثر العلاقات التي تمارس من خلالها مختلف أشكال العنف وصولا إلى جريمة القتل، إذ يمثل الزوج الجاني نسبة 52 بالمائة من مجموع مرتكبي العنف، يليه مجهول أو غريب بنسبة 20 بالمائة. وسجل التقرير 69 جريمة قتل نساء ارتكبت في 19 ولاية خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي 2018 إلى 30 جوان 2023.

ووقعت جل هذه الجرائم في المنزل بنسب بلغ أدها 57 بالمائة سنة 2020 وأقصاها 93 بالمائة سنة 2021، ويعتبر الزوج هو القاتل بالجريمة بنسبة 71 بالمائة من جرائم قتل النساء.

أي فاعلية للقانون عدد 58؟

وأصدرت تونس سنة 2017 قانونا يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، وبحسب المواد التي تضمنها القانون فإن التشريع الخاص به يهدف إلى القضاء على كل أشكال العنف ضد

المرأة القائم على أساس التمييز بين الجنسين، من أجل تحقيق المساواة واحترام الكرامة الإنسانية، وذلك باتباع مقاربة شاملة تقوم على التصدي لمختلف أشكاله بالوقاية وتتبع مرتكبيه ومعاقبتهم وحماية الضحايا والتعهد بهم. وقد وصفه حقوقيون بأنه قانون مميز على المستوى النظري وتضمن كل ما يمكن أن يحمي المرأة ضد كل أشكال العنف المادي والنفسي والاقتصادي، غير أنه على مستوى التطبيق، تبرز صعوبات كبيرة لإنفاذه.

لكن، وبالنظر إلى التطورات المقلقة والإرتفاع السريع لنسب الأرقام المسجلة في علاقة بالعنف المسلط على النساء في تونس، يتبين أن الجهود في المجال غير كافية، والقانون المفعول غير رادع، حيث يشدد مراقبون على ضرورة تكثيف الجهود لتطبيق القانون تطبيقا كاملا وشاملا، للحماية والردع ولتشديد العقوبات على مرتكبي العنف، بالإضافة إلى ضرورة تقديم الدعم والحماية للضحايا وتمكينهن من الخروج من دوامة العنف.



معز بن زغدان رئيس
إتحاد التونسي للفلاحة
والصيد البحري
لـ«24/24»

صابة الحبوب ستوفر أكثر من 60 بالمائة من حاجياتنا الوطنية

سماح باشا

أشار الى ان الاتحاد يتوقع ان تكون صابة الحبوب بالنسبة لهذا الموسم «هامة جدا» مضيفا ان للاتحاد بعض التحفظات بخصوص برنامج تجميع الصابة واجلائها والذي يجب ان يتم بشكل سريع وحرفي وان يتم اعتماد برمجة جيدة وخاصة ما يتعلق بالاعداد اللوجستي وفق قوله.

وتابع القول «لا نتوقع مواجهة اشكاليات بخصوص تجميع صابة الحبوب ونقلها من ولاياتي باجة وبنزرت مقابل بعض التحديات في بعض المناطق الاخرى على مستوى رفع الصابة وتوجيهها للمطاحن وهو ما يؤكد ضرورة مضاعفة الجهد للاعداد اللوجستي والمنهجي لانجاح موسم الحبوب».

وتوقع رئيس إتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري بن زغدان «ان توفر صابة الحبوب لهذا الموسم أكثر من 60 بالمائة من حاجياتنا الوطنية اي ضعف معدلات السنوات الفارطة »

من جهته ابرز رئيس ديوان وزير الفلاحة والصيد البحري والموارد

انطلقت، اليوم الثلاثاء، بمركز المعارض والمؤتمرات بمدينة ياسمين الحمامات، فعاليات الدورة 21 للصالون المتوسطي للتغذية الحيوانية وتربية الماشية بمشاركة 350 مهنيًا من تونس ومن 19 بلدا من افريقيا و اوروبا واسيا.

وعلى هامش إشرافه على افتتاح فعاليات الدورة 21 للصالون المتوسطي للتغذية الحيوانية وتربية الماشية قال رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، معز بن زغدان، في تصريح لمراسلة «24/24» بنابل ان الصالون مناسبة هامة للتعاون وتبادل الاراء بين المهنيين والتعرف على اخر المستجدات في مجال التغذية الحيوانية وتربية الماشية والذي يشكل احد ابرز القطاعات الفلاحية في تونس ورافعة للانتاج الفلاحي الوطني وصمام امان للامن الغذائي ودعامة للاقتصاد. و بخصوص الموسم الفلاحي،

بيع منظمة من المنتج الى المستهلك. واستبعد مدير الانتاج الحيواني بالاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، منور الصغير، اللجوء الى توريد الخرفان خاصة وان الاضاحي متوفرة مؤكدا «حرص اتحاد الفلاحة ووزارتي التجارة والفلاحة على ضرورة التصدي لظاهرة القشارة الذين يجنون كل هوامش الربح والقيمة المضافة ويتسببون في ارتفاع الاسعار».

ودعا، في ذات السياق، كل الاطراف المعنية لتسهيل نقل الخرفان خاصة وان اكثر من 60 بالمائة من القطيع موجود بولايات سيدي بوزيد والقبروان وسليانة والكاف والقصرين وبالتالي فان نقل الاضاحي الى المناطق الاستهلاكية الكبرى يتطلب مضاعفة جهود التنظيم والمتابعة.

ويشارك في الصالون المتوسطي للتغذية الحيوانية وتربية الماشية، الذي تتواصل فعالياته الى الثاني من ماي، معاهد العلوم الفلاحية ومخابر البحث العلمي الفلاحي بالاضافة الى عدد من المؤسسات الناشئة التي تنشط في

المائية، هيكل حشلاف، أهمية تنظيم هذا الصالون في هذه الفترة بالذات مشددا على انه يمثل مناسبة لمعاودة مجهود الفلاحين والمنتجين والمهنيين في تطوير انتاجيتهم وتأمين منتجاتهم واعطائها قيمة مضافة والتعرف على اخر مستجدات قطاع التغذية الحيوانية وتربية الماشية على مستوى التقنيات و التجهيزات.

واشار الى ان الصالون يساهم في اعطاء دفع جديد لقطاع تربية الماشية ومساعدة تونس على تخطي الصعوبات التي نتجت عن تواصل الجفاف بفضل عزم المهنيين وحرص الدولة على اعادة بناء منظومة الانتاج الحيواني وضمان استدامتها.

نقاط بيع للاضاحي منظمة من المنتج الى المستهلك

وبخصوص اسعار الاضاحي اكد هيكل حشلاف مواصلة اعتماد السعر المرجعي الذي يعادل بين كلفة الانتاج والقدرة الشرائية للمستهلك فضلا عن مواصلة التمشي المتعلق بفتح نقاط

الميدان الاضاحي متوفرة ولن نلجأ للتوريد ومن جهته أكد المكلف بالإنتاج الحيواني بالاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري منور الصغير، أن الاضاحي متوفرة بالعدد الكافي ولن يتم الالتجاء الى التوريد وأشار الصغير الى أنه سيتم تركيز نقاط بيع من المنتج الى المستهلك.

وبخصوص الأسعار، قال انه قريبا سيتم عقد جلسة مع وزارة الفلاحة لتحديد سعر الأضحية لهذا العام. وأضاف المتحدث أن أسعار الاعلاف واللحوم الحمراء شهدت تراجعا ملحوظا وهو ما انعكس ايجابا على قطاع تربية الماشية وتجاوز الازمة التي مرت بها البلاد خلال السنوات الأخيرة والتي أدت الى نقص في الاعلاف وارتفاع اسعارها والتجاء عدد من الفلاحين الى التفريط في قطعانهم.

سوسة سلب هاتف جوال شاب باستعمال سكين

خلال قيام الوحدات الأمنية التابعة لفرقتي الشرطة العدلية وشرطة النجدة بسوسة الجنوبية بدورية أمنية لصالح الأمن العام بجهة حي الرياض استنجد بهم شاب بعد تعرضه لعملية السلب تحت طائلة التهديد باستعمال آلة حادة من قبل منحرفين عمدا إلى استدراجه إلى مكان منزوي وسلبه أغراضه. بإيلاء الموضوع الأهمية اللازمة من قبل الوحدات الأمنية المذكورة أمكن خلال فترة وجيزة القبض على المظنون فيهما أحدهما محل 5 مناشير تفتيش والثاني مفتش عنه من أجل «السرق» وحجز الآلة الحادة والهاتف الجوال المسروق. باستشارة ممثل النيابة العمومية أذن بالاحتفاظ بهما والأبحاث متواصلة.

تونس القبض على مفتش عنه بصدد السرقة من داخل سيارة

تمكنت الوحدات الأمنية، التابعة لمصلحة تأمين وسائل النقل و مكافحة النشل، خلال قيامهم بدورية أمنية لصالح الأمن العام بمحطة المترو بباب عليوة، من القبض على شخص بصدد سرقة بطارية سيارة خاصة لأحد المواطنين والذي استنجد بهم ليتبين وأن الشخص مفتش عنه من أجل السرقة. تم تقديمه إلى مركز الأمن الوطني بسيدي البشير ليتم الإحتفاظ به بعد استشارة ممثل النيابة العمومية والأبحاث متواصلة.

في مطار المنستير إحباط محاولة تهريب كمية من الذهب بقيمة 354 الف دينار

تمكنت مصالح الديوانة بمطار المنستير، بالتنسيق مع المصالح الأمنية بالمطار، من إحباط محاولة تهريب كمية من معدن الذهب في شكل سبائك وقطع نقدية بقيمة جمالية تقدر بـ 354 ألف دينار حاولت مسافرة، تحمل الجنسية التونسية، تصديرها دون اعلام، إلى خارج البلاد. حيث أن فريق التفتيش الأمني بمطار المنستير تفتن إلى وجود أجسام غريبة داخل إحدى حقائب المسافرة المذكورة وبتفتيش الحقيبة تم العثور على سببكتين و 72 قطعة نقدية مخفية داخلها كما تم التأكد إثر عرضها على أمين الصاغة كونها من معدن الذهب ومن أعيرة وأحجام مختلفة. وقد تبين أن القطع النقدية تعود إلى القرن التاسع عشر وتزن إجمالا 1300 غراما ولا تملك المعنية في شأنها أي وثيقة قانونية لتصديرها إلى خارج التراب الوطني.

وبيّنت الأبحاث مع المتهم أنّه تواصل مع شخص أفغاني طلب منه تعليمه أفكار تنظيم «داعش» الإرهابي، كما تم رصد صور له وهو يحمل سلاحا ناريا.

منوبة

إيقاف الزوج والابن ورجل أعمال مشتبه بهم في قتل المحامية تمكنت فرقة الأبحاث والتفتيش للحرس الوطني بمنوبة من إحراز تقدّم كبير في الأبحاث والتحريات الجارية حاليا في شأن جريمة قتل محامية تم العثور على جثتها تحمل آثار حروق وملقاة بقنال خلف المركب الرياضي بالجهة وحسب آخر التطورات فقد تم إيقاف 3 أشخاص، وهم الزوج والابن ورجل أعمال، مشتبه بهم في الجريمة، وبعد إحالتهم على قاضي التحقيق المتعهد بالأبحاث فقد وجهت إليهم تهمة القتل العمد مع ساقية القصد والمشاركة في ذلك. وأفادت مصادر مطلعة على حيثيات الملف إن قاضي التحقيق المتعهد بالبحث أصدر إنابة قضائية لفائدة أعوان فرقة الأبحاث والتفتيش للحرس الوطني بمنوبة لمباشرة جملة من الأبحاث والتحريات وانجاز مختلف التساخيرات الفنية والعلمية للكشف عن ملابسات مقتل محامية عُثر على جثتها تحمل آثار حرق قرب قنال مجردة خلف المركب الرياضي بمنوبة. وإثر إنهاء جملة من الأبحاث الدقيقة والسماعات أذن قاضي التحقيق بالاحتفاظ في مرحلة أولى بشخص واحد ثم تم إيقاف شخصين لهم علاقة بملف القضية وتوجيه تهمة القتل العمد المسبوق بإضمار والمشاركة في ذلك.

صفاقس

الاعتداء بالعنف باستعمال سلاح أبيض

تمكنت دورية مشتركة بين مختلف وحدات منطقة الحرس الوطني بصفاقس من الإحتفاظ بشخصين إثر تورطهما في الاعتداء بالعنف الشديد باستعمال سلاح أبيض والمشاركة في محاولة سلب. وقد تعمّد المشتبه بهما اعتراض سبيل شخصين من متساكني الجهة والاعتداء على أحدهما بآلة حادة على مستوى الساق مما تسبب له في أضرار بدنية وذلك في محاولة سلبهما هواتفهما الجوال. وبعد استشارة النيابة العمومية، أذنت بالاحتفاظ بالمظنون فيهما ومواصلة الأبحاث.

أريانة

الاحتفاظ بمروّج مخدّرات وزوجته

تمكّنت الوحدات الأمنية التابعة لإدارة الفرعية لمكافحة المخدرات بإدارة الشرطة العدلية بالقرجاني بعد جملة من التحريات من القبض على أحد مروّجي المخدرات وزوجته وحجز 3 صفائح من مخدر القنب الهندي بمنزلهما باستشارة ممثل النيابة العمومية، أذن بالاحتفاظ بهما والأبحاث متواصلة.

في توزر و تاجروين

إحباط عمليات تهريب تجاوزت قيمتها 230 ألف دينار

تمكنت الوحدات الامنية التابعة لمنطقة الحرس الوطني بتوزر من إحباط عملية تهريب سيارات بدون لوحات منجمية وغير مدرجة بأسطول النقل البري وقد قدرت قيمتها بحوالي 140 ألف دينار.

كما تمكنت الوحدات الأمنية التابعة لمنطقة الحرس الوطني بتاجروين من إحباط عملية تهريب بضاعة خاضعة لقاعدة إثبات المصدر على متن وسيلة وقد قدرت القيمة الجمالية للمحموزة حوالي 93 ألف دينار. وتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأن البضائع المهربة والوسائل المستخدمة في نقلها.

تونس

القبض على قاتل حارس مآوى السيارات

أطاح اعوان فرقة الشرطة العدلية بتونس المدينة بشباب أقدم على قتل حارس عشوائي لأحد مآوى السيارات بجهة باب سويقة إثر خلاف جد بينهما. ويفيد ملف القضية إن المتهم اعتدى بآلة صلبة أصابت رأس الهالك مما تسبب في وفاته وقد تم الاحتفاظ بالقاتل وإيداعه السجن .

على الطريق الرابطة بين مدينين

وجرجيس

وفاة في اصطدام سيارتين

جندّ حادث مرور على مستوى منطقة الغرابات بالطريق الرابطة بين مدينتي جرجيس ومدنين وأسفر عن حالة وفاة على عين المكان وإصابة خمسة أشخاص آخرين بإصابات متفاوتة الخطورة وتم نقلهم إلى المستشفى الجهوي بمدنين لتلقي الإسعافات اللازمة. وتتمثل صورة الحادث في اصطدام بين سيارة ليبية وسيارة اجرة «لواج».

تونس

8 سنوات في حق أجنبي يتواصل مع داعش

قضت الدائرة الجنائية المختصة بالنظر في قضايا الإرهاب بالمحكمة الابتدائية بتونس بالسجن مدة ثمانية أعوام في حق أجنبي، يحمل جنسية دولة عربية، وذلك من أجل التواصل مع قيادي من تنظيم داعش وسعيه إلى تعلّم أفكار التنظيم الإرهابي. وتفيد أوراق ملف القضية أنّ المتهم الحامل لجنسية دولة عربية تمّ ضبطه صائفة سنة 2023 وهو بصدد التسلل إلى التراب التونسي عبر الحدود الليبية صحبة مجموعة أخرى من الأشخاص.

أول مشاركة قطرية تفتتح العروض يوم 6 ماي المقبل: «ماسح الأحذية» في المسابقة الرسمية بالمهرجان الدولي للمونودراما بقرطاج

تكنيك العرض بشكل مختلف عن السائد من خلال اختيار سينوغرافيا تؤدي وظيفتها على مستوى الفضاء العام للعرض وتوجيه الممثل الفرد، ورسم حركة الشخصية في مساحة يملكها هو وحده، مشيرا إلى ان الرؤية البصرية في «ماسح الأحذية» تلتزم بعناصر الفرجة المسرحية في العرض المونودرامي، مع مراعاة وظيفة كل عنصر ورمزيته.

إكرام عزوز: نطمح أن تثمر هذه الشراكة أعمالا مسرحية قادمة

من جانبه قال الفنان إكرام عزوز مدير المهرجان الدولي للمونودراما بقرطاج: «إن اختيار لجنة الفرز لمونودراما «ماسح الأحذية» هذا العمل المشترك القطري التونسي دليل على الأخوة والمحبة التي أفرزت عملا فنيا بمواصفات جميلة، وقد شاهدته بصحبة لجان الفرز وتم اختياره لافتتاح عروض المسابقة الرسمية للمهرجان».

مضيفا: سيكون عرض «ماسح الأحذية» للمؤلف الدكتور خالد الجابر وإخراج حافظ خليفة، تمثيل محمد علي العباسي والفريق الذي سيؤمن هذا الإنتاج القطري بالاشتراك ما بين مبدعين من بلدينا، أول عرض نفتتح به عروض المسابقة الرسمية للمهرجان، ونطمح لمواصلة هذا المجال وأن تثمر هذه الشراكة أعمالا مسرحية قادمة.

تجدر الإشارة إلى أن مسرحية «ماسح الأحذية» تمثل أول حضور من نوعه للمسرح القطري ضمن فعاليات الدورة السابعة من المهرجان الدولي للمونودراما بقرطاج، الذي يعد واحدا من أهم المنصات الثقافية بالوطن العربي حيث يلتقي المبدعون ليقدموا تجاربهم، ويعبروا عن أفكارهم وطروحاتهم وهمومهم بلغة واحدة ولهجات مختلفة.

تحديد أفق انتظار المتلقي أو توجيه توقعاته باعتباره مشاركا في اللعبة المسرحية.

حافظ خليفة: الرؤية البصرية في «ماسح الأحذية» تلتزم بعناصر العرض المونودرامي

بدوره قال المخرج التونسي حافظ خليفة: «إن نص ماسح الأحذية يطرح العديد من الأسئلة مثل سؤال الهوية، والحرية، والعدالة..» لافتا إلى أنه ارتكن في الإخراج المونودرامي إلى إظهار آلية السرد وإبراز جمالية اللغة ووظيفتها المركزية، لا سيما تماهي السرد مع الحوار.. لذلك كان لابد من استنطاق النص المونودرامي وتنفيذ

تعالج عبثية الوجود الإنساني وأزمة الهوية، وهو ما حاولت معالجته من خلال شخصية ماسح الأحذية..» وأوضح أن الهدف من تحويل نص مسرحية «ماسح الأحذية» إلى فن المونودراما أو مسرح الممثل الواحد هو البحث عن فضاء يستوعب فكرة الاغتراب، وبالتالي القدرة على الذهاب بعيدا في الصراعات التي تعيشها شخصيات رغم اختلاف أفكارها وایدولوجياتها إلا أنها تنصهر جميعا في فكرة الاغتراب، واللاجدوى، متوخيا الشكل البريختي حيث تتحول ثيمة الغربة والاغتراب إلى أداة فنية تدعم الشخصية المونودرامية وتدفع بالصراع إلى أعلى نقطة، بعيدا عن

«ماسح الأحذية» ضمن عروض المسابقة الرسمية للمهرجان الدولي للمونودراما بقرطاج، كأول مشاركة قطرية تنافس على جوائز المهرجان، ونفخر بأن جددنا بهذه المشاركة عودة المسرح القطري إلى المهرجانات المتخصصة إن صحت العبارة. مضيفا: استلهمت فكرة المسرحية من قصة واقعية تحكي واقع الإنسان العربي وحالة التششت الذي أصاب المنطقة العربية خلال العقد الماضي، كما تتقاطع فكرة العمل مع الأعمال الأدبية العالمية الرائدة ومنها على سبيل الذكر لا الحصر: «في انتظار غودو» لصمويل بيكيت، و«المحاكمة» لفرانز كافكا وغيرها الكثير.. تلك الأعمال التي

تشارك دولة قطر في الدورة السابعة من المهرجان الدولي للمونودراما بقرطاج الذي تستضيفه مدينة تطاوين خلال الفترة من 6 إلى 9 ماي الجاري، من خلال عرض مونودراما «ماسح الأحذية»، مسجلة أول حضور قطري في المشاركة الرسمية في هذا الحدث المسرحي العربي والدولي الهام الذي يضع سرديات الوطن العربي على خارطة العالم.

تعد مسرحية «ماسح الأحذية» التي ستفتتح عروض المسابقة الرسمية في المهرجان، ثمرة تعاون ثقافي وفني قطري- تونسي مشترك، وهي من تأليف الكاتب الدكتور خالد الجابر، إخراج وسينوغرافيا حافظ خليفة، بطولة الفنان محمد العباسي، وإنتاج شركة جسور للإنتاج الفني.

من خلال سرديتها المكثفة، تقدم المسرحية رؤية درامية عميقة للإنسان العربي المعاصر، من خلال تسليط الضوء على معاناته في مواجهة التحولات السياسية، والفكرية، والاجتماعية الكبرى، والتميز لحالة الاغتراب التي يعيشها.

يندرج العمل ضمن فن المونودراما، حيث يجسد ممثل واحد صراع شخصيات متعددة داخل فضاء مسرحي مغلق مشحون بالرموز والدلالات. من خلال هذا البناء المسرحي، تتجسد بأسلوب عبثي مرافعة كونية عن الإنسان الذي تبتلعه هويات مشروخة وزلازل اجتماعية، في عالم متغير لا يرحم.

د. خالد الجابر: مشاركتنا تعيد المسرح القطري إلى واجهة المحافل العربية والدولية

وتعليقا على المشاركة الدولية المرتقبة لـ «ماسح الأحذية» يقول مؤلف العمل الدكتور خالد الجابر، وهو باحث أكاديمي، وروائي وكاتب مسرحي قطري: «إنه لمن دواعي سروري أن يتم اختيار مسرحية



فيلم «سماء بلا أرض» للمخرجة أريج السحيري يفتتح مسابقة «نظرة ما» بمهرجان كان السينمائي الدولي

يفتح الفيلم التونسي «سماء بلا أرض» للمخرجة أريج السحيري فعاليات مسابقة «نظرة ما» ضمن الدورة 78 من مهرجان كان السينمائي الدولي، التي تقام من 13 إلى 24 ماي 2025. ويُعرض الفيلم لأول مرة عالميًا مساء الأربعاء 14 ماي على الساعة السابعة مساءً، مباشرة بعد حفل الافتتاح، في حدث يُعد محطة مفصلية للسينما التونسية والعربية على الساحة الدولية.

تجربة نسائية تنبض بالإنسانية والتضامن

يمثل هذا الفيلم ثاني عمل روائي طويل للمخرجة المتوجة بالجوائز أريج السحيري، التي اشتهرت بأعمالها السينمائية ذات الطابع الاجتماعي الإنساني. شاركت السحيري في كتابة السيناريو إلى جانب أنا سينيك ومليكة سيسيل لوات، فيما تولت إنتاجه بالتعاون مع ديدار دومهري.

يتناول الفيلم قصة ماري، وهي قسيصة من ساحل العاج وصحفية سابقة، تقيم في تونس وتفتح أبواب منزلها أمام امرأتين مهاجرتين: ناني، الأم الشابة الطموحة، وجوي، الطالبة المتفوقة التي تحمل آمال عائلتها على كتفيها. تتصاعد التوترات عندما تصل إلى المنزل طفلة يتيمة، لتتحول مساحة الأمان التي تجمع هؤلاء النسوة إلى ساحة اختبار حقيقي لقيم التضامن والصبر وسط مناخ اجتماعي مأزوم.

قصة من ردم الواقع

يستمد «سماء بلا أرض» قوته من الواقع، حيث يستند إلى أحداث حقيقية جرت في تونس خلال شهر فيفري الماضي، عندما تصاعدت موجة عنف وتحريض ضد المهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء. ترافقت هذه الأحداث مع خطابات سياسية متطرفة، وأدت إلى حملات اعتقال عشوائية، وطرد، وتضييق على المهاجرين، في مشهد مأساوي كشف هشاشة التعايش وأثر الأزمات على الفئات الهشة.

الفيلم يُقدّم معالجة حساسة وواقعية لهذه الظواهر، من خلال عدسة إنسانية تعكس العلاقات المتشابكة بين القوة والضعف، الأمل والخوف، والكرامة والصراع من أجل البقاء.

فريق عمل دولي وإشعاع تونسي

يضم طاقم التمثيل أسماء بارزة على رأسها الممثلة آيسا مايفا، إلى جانب ليتيسيا كي، ديبورا ناني، والممثل التونسي محمد جراية. وقد تولّت إدارة التصوير فريدا مرزوق، المصورة الفرنسية-التونسية المعروفة بتعاونها مع كبار المخرجين، منهم عبد اللطيف كشيش في أفلام «ألعاب الحب»، «الصدفة»، و«حياة أديل»، كما شاركت أيضًا في سلسلة أفلام جون ويك.

تتولى شركة MAD Distribution توزيع الفيلم في المنطقة العربية، مما يعزّز فرصه للوصول إلى جمهور واسع في العالم العربي بعد عرضه الدولي الأول في كان.

السينما التونسية تواصل الحضور القوي عالميًا

يمثل اختيار «سماء بلا أرض» لافتتاح قسم «نظرة ما» في مهرجان كان تنويجًا لمسيرة أريج السحيري، ويعكس تطور السينما التونسية في السنوات الأخيرة من حيث جودة الإنتاج، وعمق المواضيع، والقدرة على التفاعل مع القضايا الإنسانية المعاصرة.

كما يكرّس هذا الحدث حضور السينما العربية كفاعل مهم في المشهد العالمي، عبر أعمال تحمل صوت الإنسان المهمش، وتعيد تشكيل الواقع بلغة فنية قادرة على تجاوز الحدود.

ريم حمزة

السينما التونسية تتألق في مهرجان مالمو للسينما العربية 2025



افتتحت مؤخرًا، فعاليات الدورة الخامسة عشرة من مهرجان مالمو للسينما العربية بمدينة مالمو السويدية، وسط أجواء احتفالية مبهجة، وبحضور لافت لنخبة من صناع السينما العربية وممثلين ومخرجين من العالم العربي ومنطقة إسكندنافيا. ويتواصل المهرجان إلى غاية 5 ماي، حاملًا في جعبته برنامجًا سينمائيًا ثريًا يعكس تنوع التجارب والرؤى في المشهد السينمائي العربي المعاصر.

حضور تونسي لافت في المسابقة الرسمية

تميّزت هذه الدورة بحضور تونسي مميز من خلال مشاركتين في المسابقة الرسمية للمهرجان، إذ ينافس فيلم «الذاري الحُمر» للمخرج لطفي عاشور في فئة الأفلام الروائية الطويلة، بينما يخوض الفيلم القصير «عالحافة» للمخرجة سحر العشي غمار المنافسة في فئة الأفلام القصيرة.

ويُعد فيلم «الذاري الحُمر» أحد أبرز الأعمال السينمائية التونسية الحديثة، حيث نال إشادة نقدية وجماهيرية واسعة منذ عرضه الأول. الفيلم متّوجّ بعدة جوائز مرموقة، من بينها التانيت الذهبي لأيام قرطاج السينمائية سنة 2024، واليسر الذهبي لأفضل فيلم طويل، إضافة إلى جائزة الإخراج في مهرجان البحر الأحمر السينمائي.

يعالج الفيلم قصة مؤلمة مستوحاة من أحداث واقعية وقعت سنة 2015 في جبال مغيلة بولاية سيدي بوزيد، مسلطًا الضوء على مأساة عائلة تونسية عانت من ويلات الإرهاب. من خلال سرد إنساني عميق، يطرح العمل تساؤلات حول الهوية، والخوف، والنجاة، في مواجهة التطرف والعنف.

أما فيلم «عالحافة»، بطولة مريم الصباح ومحمد حسين قريع، فيقدم تجسيدًا واقعيًا لامرأة تسعى جاهدة للخروج من واقع اجتماعي هشّ ومعقّد، في ظل تحديات الحياة اليومية. وقد سبق لهذا العمل أن تُوّج بالتانيت البرونزي ضمن الدورة الخامسة والثلاثين لأيام قرطاج السينمائية، ما يعكس قيمته الفنية والموضوعية.

مهرجان مالمو: فضاء للتلاقي السينمائي العربي-الإسكندنافي

يُعد مهرجان مالمو للسينما العربية أحد أهم التظاهرات السينمائية المخصصة للفيلم العربي خارج العالم العربي، ويشكّل منصة حيوية للتبادل الثقافي والتعاون الإنتاجي بين صناع السينما في المنطقة العربية وأوروبا الشمالية.

تتضمن برمجة هذه الدورة 35 فيلمًا (23 فيلمًا طويلًا و12 قصيرًا) تمثل 12 دولة عربية، إلى جانب شراكات إنتاجية مع 10 دول أوروبية وغربية، ما يعكس الانفتاح المتزايد للفيلم العربي على الأسواق العالمية.

وتشمل المسابقة الرسمية هذا العام 12 فيلمًا روائيًا طويلًا و11 فيلمًا قصيرًا، إضافة إلى عروض موازية في أقسام «ليالي عربية»، «عروض خاصة»، «عروض المدارس»، و«فيلم العائلة»، في محاولة لتعزيز الحضور العربي في الفضاء الثقافي الأوروبي، وتوسيع قاعدة جماهيره.

يؤكد مهرجان مالمو مرة أخرى على دوره كمختبر للتجريب، ومنصة لدعم المواهب، وجسر يربط السينما العربية بالعالم.

ريم حمزة

فرنسا ودورها المشبوه في تهجير الفلسطينيين من غزة:

خداع أم تواطؤ؟

محمد بن محمود

منذ بداية الحرب الإسرائيلية على غزة في أكتوبر 2023، انشغل العالم بمشاهد الموت والتدمير التي تجتاح القطاع الفلسطيني المحاصر. لكن في خضم هذا الصراع الدامي، ظهرت معلومات خطيرة تكشف عن دور جديد لفرنسا، قد يشكل خرقاً فاضحاً للقانون الدولي. فقد أصبح من الواضح أن فرنسا، على الرغم من تصريحاتها العلنية الراضية لمخطط التهجير القسري لسكان غزة، تشارك بشكل أو بآخر في عمليات ترحيل من القطاع، مما يثير تساؤلات جدية حول النوايا الحقيقية للسلطات الفرنسية في هذا الملف.

عملية إجلاء تحت غطاء إنساني؟

الحديث عن عمليات ترحيل فلسطينيين من غزة إلى فرنسا بدأ يتداول في الأوساط الحقوقية والإعلامية، مع كشف رئيس المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، رامي عبده، عن معلومات خطيرة تؤكد تورط القنصلية الفرنسية في القدس بالتنسيق مع جيش الاحتلال الإسرائيلي. وفقاً لعبده، فإن هذه العمليات تستهدف بشكل رئيسي الكفاءات الفلسطينية، من أكاديميين وأطباء ومهندسين، في محاولة لإفراغ القطاع من نخبة العلمية والإنسانية. وأضاف عبده أن هذه العمليات تتم بسرية تامة وتحت حماية الطيران الحربي الإسرائيلي، حيث يُنقل هؤلاء المرحلون إلى مطار رامون الإسرائيلي، ومن ثم إلى الأردن، قبل التوجه إلى فرنسا.

المرصد الأورومتوسطي حذر من أن هذا التعاون الفرنسي الإسرائيلي في عمليات التهجير يشكل خرقاً فاضحاً للقانون الدولي. إذ يأتي في وقت تحاول فيه إسرائيل، بتنسيق مع أطراف دولية، تغيير التركيبة الديموغرافية لغزة، ما يفتح الباب أمام شبهة تواطؤ فرنسا في تنفيذ هذا المخطط. كما أن هذه العمليات تتزامن مع محاولات الاحتلال لتهجير المزيد من الفلسطينيين من القطاع، وهو ما يضع فرنسا أمام مسؤولية أخلاقية وقانونية جسيمة. في وقت لاحق، خرجت وزارة الخارجية الفرنسية لتؤكد مشاركتها في إجلاء نحو 115 شخصاً من غزة، معربة عن قلقها من التهجير القسري الذي قد يشهده القطاع في المستقبل. لكن تصريح الوزارة هذا يأتي متناقضاً مع الدور الذي تلعبه فرنسا في عمليات الترحيل، وهو ما يعزز الاتهامات التي تشير إلى ازدواجية في المواقف الفرنسية. ففي حين تدعي فرنسا رفضها للمخططات الإسرائيلية لتهجير الفلسطينيين، فإنها في الوقت ذاته تسهل عمليات إجلاء لعدد من الفلسطينيين إلى أراضيها، ما يثير العديد من التساؤلات حول أهداف هذه العمليات ومقاصدها.

ومن الغريب أن فرنسا لم تفتح أي تحقيق بشأن مئات المواطنين الفرنسيين الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي ويشاركون في ارتكاب جرائم حرب ضد الفلسطينيين. هذا الصمت الفرنسي يثير غضب العديد من النشطاء الذين يرون أن هذه الازدواجية تشكل دعماً غير مباشر للممارسات الإسرائيلية، بل وتواطؤاً مع الاحتلال في تنفيذ مخططاته.

رحلة من غزة إلى باريس

من بين الحالات التي أثارت الجدل، حالة الشابة الفلسطينية ضحى الكحلوت، المعلمة والشاعرة التي تمكنت من مغادرة غزة بفضل منحة دراسية مقدمة من الحكومة الفرنسية. وقد تحدثت ضحى في تسجيل مصور عن تفاصيل رحلتها من غزة إلى باريس،



الإسرائيلي وأهدافه في إفراغ القطاع من سكانه. هذا التواطؤ الفرنسي مع الاحتلال يضعها أمام مسؤولية تاريخية وأخلاقية لا يمكن التغاضي عنها. يمكن التغاضي عنها بتصرّيات إعلامية موجهة للجمهور، بل يتطلب الأمر تحقيقاً شفافاً ونقدًا حقيقياً لمواقفها في هذا الملف.

لن نوقف الحرب إلا بعد تهجير مئات الآلاف

وعلى صعيد آخر قال وزير المالية الإسرائيلي اليميني المتطرف بتسلئيل سموتريتش، قبل يومين إن تل أبيب لن توقف الحرب إلا بعد تهجير مئات الآلاف الفلسطينيين من قطاع غزة وتقسيم سوريا وتجريد إيران من سلاحها النووي. جاء ذلك في كلمة ألقاها بمستوطنة إيلي في وسط الضفة الغربية نشرها على حسابه في منصة إكس. وأضاف: سننهي هذه الحملة عندما تفكك سوريا، ويهزم حزب الله (اللبناني)، وتجرد إيران من تهديدها النووي، وتطهر غزة من حماس ويغادر مئات الآلاف من سكانها إلى دول أخرى، ويعود رهاثنا بعضهم إلى ديارهم وبعضهم إلى قبور إسرائيل، وتصبح دولة إسرائيل أقوى وأكثر ازدهاراً. وادعى أن هذه هي الأهداف التي أجمع عليها الإسرائيليون وليس الحكومة فحسب، مضيفاً: هذه هي الصورة النهائية للحملة التي فرضت علينا، هذا هو أمر الساعة في مواجهة عدو قاس، هذه هي إرادة مئات وآلاف من مقاتلينا.

وتوجه إلى نتنياهو بالقول: السيد رئيس الوزراء هذا هو الوقت المناسب لتغيير تاريخ دولة إسرائيل وشعب إسرائيل. إن الحكومة والشعب بأكمله سيكونون معكم ويدعمونكم في قراركم ببذل كل ما في وسعنا لتعزيز أمن إسرائيل. ليس لدينا أو لديك الحق في تفويت هذه الفرصة. وبدعم أمريكي ترتكب إسرائيل منذ 7 أكتوبر 2023 جرائم إبادة جماعية في غزة خلقت أكثر من 170 ألف فلسطيني بين شهيد وجريح، معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 11 ألف مفقود. وتقدر تل أبيب وجود 59 أسيراً إسرائيلياً بقطاع غزة، منهم 24 على قيد الحياة. وفي 8 أكتوبر 2023 شنت إسرائيل عدواناً على لبنان تحول إلى حرب واسعة في 23 سبتمبر 2024، ما أسفر عن أكثر من 4 آلاف شهيد ونحو 17 ألف جريح، إضافة إلى نزوح نحو مليون و400 ألف شخص. ورغم أن الإدارة السورية الجديدة، برئاسة أحمد الشرع، لم تهدد إسرائيل بأي شكل، تشن تل أبيب بوتيرة شبه يومية منذ أشهر غارات جوية على سوريا، ما أدى لاستشهاد مدنيين، وتدمير مواقع عسكرية وآليات وذخائر للجيش السوري. وتحتل إسرائيل منذ 1967 معظم مساحة هضبة الجولان السورية، واستغلت الوضع الجديد في البلاد بعد إسقاط نظام بشار الأسد، واحتلت المنطقة السورية العازلة، وأعلنت انهيار اتفاقية فض الاشتباك بين الجانبين لعام 1974

مشيرة إلى أنها غادرت عبر معبر كرم أبو سالم ومن ثم عبر الأردن قبل الوصول إلى فرنسا. ورغم أن هذه الرحلة كانت عبر قنوات رسمية، إلا أن توقيتها وملابساتها قد أثارت العديد من الشكوك حول ما إذا كانت عملية إجلاء إنسانية أم أنها جزء من خطة تهجير ممنهجة.

الكحلوت، التي لم تكن من ضمن الفئات المستثناة من الحظر الإسرائيلي على التنقل، أبدت عدم وجود أي ضمانات من السلطات الإسرائيلية لعودتها إلى غزة، وهو ما يعكس الغموض المحيط بهذا النوع من العمليات. بعض الباحثين والمتابعين يرون في هذه الحالة جزءاً من استراتيجية تهجير انتخابي، حيث يتم إجلاء نخبة من الفلسطينيين المؤثرين في الثقافة والتعليم، بهدف تفريغ القطاع من عقوله وكفاءاته.

تنسيق دولي لتصفية القضية الفلسطينية

من المعروف أن إسرائيل، بالتنسيق مع الولايات المتحدة، تعمل على تنفيذ خطط تتعلق بإفراغ غزة من سكانها وتغيير التركيبة الديموغرافية للقطاع. في هذا السياق، كشفت تقارير إعلامية عن خطة أعدتها الإدارة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب في فيفري 2025، تقضي بنقل جميع سكان غزة إلى دول أخرى مثل مصر والأردن وربما دول أوروبية. ووفقاً لهذه الخطة، سيُمنح الفلسطينيون في غزة خياراً طوعياً للانتقال إلى دول ثالثة، تحت إشراف الولايات المتحدة ودول أوروبية مثل فرنسا.

العملية التي تديرها إسرائيل تشمل أيضاً إنشاء إدارة خاصة لتنظيم هذا الترحيل الانتقائي، والذي يستهدف بشكل رئيسي الفئات ذات المؤهلات العالية مثل الأطباء، المهندسين، والعلماء. ويُقدّر أن عدد الذين غادروا القطاع منذ بدء العمليات العسكرية في 2023 يتجاوز 35 ألف شخص، وهو رقم يزداد يوماً بعد يوم.

ردود فعل فلسطينية وتحذيرات من التلاعب

السلطات الفلسطينية في غزة سارعت إلى تحذير المواطنين من مغبة الانجرار وراء هذه الدعوات، معتبرة أن هذا النوع من الترحيل ما هو إلا محاولة لتحطيم إرادة الفلسطينيين وتفريغ القطاع من سكانه الشرعيين. وقد أصدرت الحكومة الفلسطينية في غزة بياناً تحذر فيه من التعامل مع حملات التهجير الانتقائي، مؤكدة أن الاحتلال الإسرائيلي هو المسؤول عن هذه الممارسات التي تشكل تهديداً للوجود الفلسطيني في القطاع.

من جانب آخر، حذر ناشطون حقوقيون من أن هذه العمليات تنتهك حقوق الفلسطينيين في البقاء في وطنهم، مشددين على أن ما يحدث في غزة ليس مجرد إجلاء بل هو تهجير قسري يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية.

فرنسا بين دعم الاحتلال ومكافحة التهجير

لا يمكن إغفال أن فرنسا، التي تدعي أنها تعمل على منع التهجير القسري للفلسطينيين، تُساهم فعلياً في تنفيذ مخطط تهجير ممنهج عبر تسهيل مغادرة الفلسطينيين القطاع، ما يجعلها جزءاً من هذه المؤامرة الدولية التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية. إن التورط الفرنسي في عمليات الترحيل هذه لا يمكن أن يكون مجرد حادث عابر، بل هو جزء من استراتيجية دولية لتهجير الفلسطينيين من غزة، بما يخدم مصالح الاحتلال

انقسامات حركة فتح بعد تعيين حسين الشيخ نائبا لعباس ازمة خلافة ام صراع وجودي؟

الشؤون المدنية.

أزمة شرعية متفاقمة

في الداخل الفلسطيني، اعتُبر تعيين الشيخ خطوة خارج المسار القانوني، حيث أكدت شخصيات قانونية ووطنية، كربيح حلوم، أن هذا القرار ليس من صلاحيات الرئيس عباس، بل من اختصاص المجلس الوطني الفلسطيني، وعليه، فإن كل ما بني على هذا القرار هو -وفق توصيفهم- «مخالف للنظام الداخلي لمنظمة التحرير وميثاقها القومي».

«رجل رام الله».. يعيرون الفلسطينيين

ربما تكون أكثر التوصيفات تعبيراً عن مأزق حسين الشيخ هي تلك التي وردت في تقرير «سيحا مكوميت» العبري، والذي وصفه بأنه «رجل إسرائيلي في رام الله»، في إشارة إلى كونه نتاجاً لتأهيل دبلوماسي ممنهج برعاية الاحتلال، مع سجل حافل في قمع المعارضة الفلسطينية الداخلية، وتسهيل إدارة الاحتلال للضفة الغربية. وارتبط اسم الشيخ كذلك باتهامات فساد وسلوكيات شخصية مثيرة للجدل، زادت من عزلة صورته أمام الشارع الفلسطيني، المتعطش لقيادة تُعبر عن تطلعاته وآلامه، لا عن مصالح وتفاهات نخبوية بعيدة عن النبض الشعبي.

ختاماً يمكن القول إن تعيين حسين الشيخ نائبا للرئيس، وإن بدا قراراً إجرائياً في ظاهره، إلا أنه كشف عمق الأزمة البنيوية داخل «فتح» والسلطة، بل ربما في النظام السياسي الفلسطيني كله، الذي يقف على حافة إعادة التشكل وسط تحديات مصيرية. وفي ظل غياب التوافق الوطني، واستمرار التدهور في العلاقة بين السلطة والشعب، فإن كل رهان على أن تكون هذه الخطوة بوابة انتقال سلس للسلطة، يبدو أقرب إلى الوهم منه إلى الواقع، ما لم تجر مراجعة شاملة تضع الإرادة الشعبية ومبدأ الشراكة الوطنية في صميم أي حل قادم.

ويقول مراقبون إن قادة بارزين في «فتح»، أمثال جبريل الرجوب ومروان البرغوثي (المعتقل لدى إسرائيل)، بالإضافة إلى شخصيات تم تهميشها مثل ناصر القدوة وسلام فياض، يرون في تعيين الشيخ «انقلاباً على مفهوم النضال التاريخي»، وإمعاناً في ضرب وحدة الحركة من الداخل.

قلق من سيناريوهات الفوضى

تتحدث مصادر داخلية عن توقعات بتصعيد ميداني في الضفة الغربية، تشمل احتجاجات، وربما استقالات جماعية أو انشقاقات داخلية، وقد لا يُستبعد -كما تقول بعض التقارير- حدوث اشتباكات مسلحة بين فصائل تتبع مختلف الأجنحة داخل الحركة، في حال قررت القيادة المضي قدماً في تسويق الشيخ كـ«رئيس محتمل» دون توافق وطني حقيقي.

هذا الاحتمال يعزز المزاج الشعبي الغاضب من أداء السلطة، وخصوصاً في ظل الحرب المستعرة في غزة، وتتصاعد التنسيق الأمني مع «إسرائيل»، وهو ما يمنح رواية المعارضة الفتاوية زخماً مضاعفاً.

دعم إسرائيلي - عربي غير مسبوق تكشف التقارير العبرية أن ترشيح الشيخ جاء بضغط دولي واضح، وتوافق عربي استثنائي، تمثل في دعم أطراف إقليمية نافذة لهذا التعيين، كجزء من تفاهات ما بعد حرب غزة، وإعادة ترتيب النظام السياسي الفلسطيني بما يخدم مرحلة ما بعد عباس، وفق الرؤية الإسرائيلية والأمريكية.

واعتبرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن الشيخ أثبت ولاءه الكامل لعباس، بل شارك في كل قراراته المثيرة للجدل، من تعطيل الانتخابات إلى قطع رواتب الأسرى والشهداء، وصولاً إلى التنسيق الأمني الكامل.

أما صحيفة «واللا»، فقد وصفته صراحة بأنه «واجهة تنسيق مع إسرائيل»، مشيرة إلى شبكة علاقات متشابكة مع أجهزة الأمن الإسرائيلية، اكتسبها خلال سنوات إدارته لهيئة

وتعكس ردود الأفعال المتباينة داخل الحركة حجم الشرخ القائم؛ فبينما رأت قيادات محسوبة على «التيار الرسمي» في تعيين الشيخ خطوة نحو الاستقرار وضمان الانتقال السلس للسلطة، اعتبر خصومه أنه تتويج لنهج الإقصاء وإعادة إنتاج منظومة أنهكت شعبياً وأخلاقياً.

تاريخ من التهميش وتراكم النقرة لم يكن هذا التعيين معزولاً عن سياق من التوترات داخل «فتح»، التي تشهد منذ سنوات حالة من التكلس التنظيمي والانقسام الصامت، فالتنظيم الذي وُلد من رحم الثورة، بات يشهد صراعات أجنحة، تتراوح بين الولاءات الشخصية، والارتباطات الإقليمية والدولية، والمصالح الاقتصادية والأمنية المتشابكة.

التي تأكلت بفعل غياب الانتخابات وتهميش المنافسين.

شيخ السلطة.. لا شيخ فتح

يُنظر إلى حسين الشيخ، الذي وُلد في رام الله عام 1960، على نطاق واسع كشخصية براغماتية، ذات علاقات وثيقة مع دوائر القرار الإسرائيلي والأمريكي، وهو ما جعله -وفق محللين- مرشحاً مثالياً بالنسبة لهذه الأطراف لقيادة المرحلة المقبلة بعد عباس، لكن هذا القبول الخارجي، يقابله رفض داخلي عميق، ولا سيما من داخل «فتح» نفسها، حيث تُتهم القيادة بتجاهل التاريخ النضالي لرموز أخرى، وبفرض تعيينات أقرب إلى منطق التوريث السياسي منه إلى مبدأ الشراكة أو الكفاءة.

في خضم واحدة من أكثر اللحظات حساسية في التاريخ السياسي الفلسطيني المعاصر، فجّر تعيين حسين الشيخ نائبا للرئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، موجة صاخبة من الخلافات داخل حركة «فتح»، وفتح باباً مشرعاً لصراعات قد تتجاوز الحسابات التنظيمية إلى صراع وجودي داخل الحركة التي تقود المشهد الفلسطيني منذ عقود.

على الرغم من أن تعيين الشيخ، أحد أبرز المقربين من عباس، لم يكن مفاجئاً في حد ذاته، إلا أن التوقيت الحرج، والآليات التي جرى من خلالها تمرير القرار، فضلاً عن الشخصية المثيرة للجدل للشيخ نفسه، كل ذلك أوجع خلافات دفينّة لطالما غطتها عباءة «الشرعية التاريخية»



بفضل تهديدات ترامب وحربه التجارية على كندا كارني يحقق فوزا تاريخيا في الانتخابات الكندية والليبراليون يتألون طوق النجاة

الرئيس الأميركي، ما أدى إلى نفور جزء من الناخبين منه.

وفي المقرر الرئيسي للمحافظين في أوتاوا عبر جايسن بيتشي عن «مفاجأته» بالنتائج، وقال: «كنت أعتقد أنها ستكون مقاربة بشكل أكبر».

من جانبه عبر رجل الأعمال جان غي بورغينيون (59 عاما) عن «حزن شديد»، وتساءل: «هل هذا هو فعلا البلد الذي نريد أن نعيش فيه؟»، معذرا السياسات الليبرالية التي يعتبرها قاتلة للحرية. ودُعي نحو 29 مليون ناخب إلى صناديق الاقتراع في هذا البلد الشاسع الذي يمتد على ست مناطق زمنية. وأدى أكثر من 7,3 ملايين ناخب بأصواتهم بشكل مبكر، وهو عدد قياسي.

وأشعلت تهديدات ترمب فيضاً من الشعور الوطني وعززت الدعم لكارني، الوافد الجديد على الساحة السياسية، الذي سبق له قيادة بنكين مركزيين بدول مجموعة السبع.

وبرز ترمب مجدداً كعامل مؤثر في الحملة الانتخابية بكندا الأسبوع الماضي، عندما أعلن أنه قد يرفع الرسوم الجمركية البالغ قيمتها 25% على السيارات كندية الصنع، لأن الولايات المتحدة لا تريد هذه السيارات. وقال قبل ذلك إنه قد يستخدم «القوة الاقتصادية» لجعل كندا الولاية الأميركية الـ 51. وقال الرئيس الأميركي: «بالتوفيق لشعب كندا العظيم.. انتخبوا الرجل الذي يمتلك القوة والحكمة لخفض ضرائبكم إلى النصف، وزيادة قوتكم العسكرية، مجاناً، إلى أعلى مستوى في العالم». وأضاف: «ارفعوا حجم أعمالكم في السيارات والصلب والألومنيوم والأخشاب والطاقة وجميع أعمالكم الأخرى أربعة أضعاف، بدون أي رسوم أو ضرائب، إذا أصبحت كندا الولاية الـ 51 العزيزة على قلوبنا في الولايات المتحدة الأميركية. لن نعود إلى الحدود المرسومة بشكل مصطنع كما كانت قبل سنوات طويلة».



وحشد الجهود العالمية للحد من أضرار سياسة ترمب التجارية.

و أكدت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، امس الثلاثاء، أن العلاقات بين أوروبا وكندا «قوية وتتعازز»، مهنئة كارني على فوزه.

وقالت رئيسة المفوضية الأوروبية عبر منصة «إكس»: «أتطلع إلى العمل معا بشكل وثيق، سواء على المستوى الثنائي أو ضمن مجموعة السبع»، وأضافت: «سنُدافع عن قيمنا الديمقراطية المشتركة ونشجع على التعددية ون دعم التجارة الحرة والعدالة».

في لندن أيضاً هنأ رئيس الحكومة، كير ستارمر، كارني، ورغب بـ«تعزيز للعلاقات» بين المملكة المتحدة وكندا.

وقالت الصين إنها «مستعدة لتطوير العلاقات» مع كندا، من دون أن تعرب في الوقت الراهن عن أي تهينة لليبراليين بزعامة كارني. وتشهد العلاقات بين بكين وأوتاوا توترا منذ عدة سنوات جراء العديد من النزاعات التجارية والسياسية. وفشل بوالبيفر المحافظ، الذي تعهد بخفض الضرائب والإنفاق العام، في إقناع الناخبين في هذه الدولة العضو في مجموعة السبع، التي تعتبر تاسع قوة اقتصادية في العالم، بالتخلي عن الليبراليين.

ورأى محللون أن فشل بيبير بوليفر كان ناجما في جزء منه عن قرب أسلوبه وبعض أفكاره من نهج

الأميركية طالما تبقي واشنطن التدابير التي اتخذتها سارية، كما تعهد بتطوير التجارة داخل البلاد عبر رفع الحواجز الجمركية بين المقاطعات والبحث عن منافذ جديدة للتصدير، وخصوصا في أوروبا.

وركز كارني على أن خبرته في التعامل مع القضايا الاقتصادية تجعله أفضل زعيم للتعامل مع ترمب، فيما جدد الأخير في منشور على مواقع التواصل الاجتماعي الاثنين، دعوته لضم كندا وإعلانها الولاية الأميركية الـ 51.

وبحسب صحيفة «فاينانشيال تايمز» فإن النتيجة تمثل انتعاشاً مذهلاً لليبراليين، الذين كانوا في طريقهم إلى فقدان السلطة حتى استقال جاستن ترودو، رئيس الوزراء لما يقرب من عقد من الزمان، من زعامة الحزب هذا العام وحل محله كارني في مارس الماضي.

وأدار كارني «البنك المركزي الكندي» خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008، و«بنك إنكلترا» خلال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي واستشهد بخبرته نحو التعامل مع الاضطرابات الاقتصادية التي تسبب بها الرئيس الأميركي.

ويتعين على كارني، الذي دخل معترك السياسة الانتخابية لأول مرة في يناير الماضي، إدارة مفاوضات حاسمة مع أكبر شريك تجاري لكندا،

بي اس» العامة أن «الهجمات العديدة التي شنها الرئيس ترمب على الاقتصاد الكندي وعلى سيادتنا وهويتنا حركت الكنديين»، وأشار إلى أن الناخبين «وجدوا أن رئيس الحكومة كارني لديه خبرة على الساحة الدولية».

وفي الطوابير الطويلة أمام مراكز الاقتراع على مدار النهار سلط ناخبون الضوء على أهمية هذه الانتخابات، معتبرين أنها تاريخية ومن شأنها أن تحدد مستقبل هذه البلاد التي يبلغ عدد سكانها 41 مليون نسمة.

في سن الستين تمكن كارني، المبتدئ في عالم السياسة والمعروف في عالم الاقتصاد، من إقناع السكان القلقين بشأن المستقبل الاقتصادي للبلاد وسيادتها، عبر التأكيد أنه الشخص المناسب لقيادة كندا في هذه الأوقات العصيبة.

وطيلة الحملة الانتخابية عكف هذا الحاكم السابق لبنك كندا وإنكلترا على التذكير بأن التهديد الأميركي بالنسبة إلى كندا حقيقي، وقال في إحدى محطات حملته الانتخابية: «دخلت الفوضى حياتنا. هذه مأساة، ولكن أيضا هذه حقيقة»، مضيفاً أن «القضية الأساسية لهذه الانتخابات هي معرفة من الأقدر على مواجهة الرئيس ترمب».

وفي هذا الإطار تعهد كارني بالإبقاء على الرسوم الجمركية على المنتجات

حقّق رئيس الحكومة الليبرالي مارك كارني، الثلاثاء، فوزا انتخابيا تاريخيا في كندا متعهدا بالانتصار على الولايات المتحدة في الحرب التجارية التي يشنها دونالد ترامب، وبعدم نسيان «الخيانة» الأميركية.

غير أن الفوز في الانتخابات لا يعني تأمين الغالبية في البرلمان، إذ قد يضطر الليبراليون في النهاية إلى إدارة الحكم بدعم من حزب آخر، الأمر الذي لم يُحسم بعد في ظل الاستمرار في فرز الأصوات في بعض المناطق.

وحتى بضعة أشهر خلت بدت الطريق معبّدة أمام المحافظين بقيادة بيار بوليفر للعودة إلى السلطة بعد 10 سنوات من حكم جاستن ترودو غير أن انتخاب دونالد ترامب لولاية جديدة وهجومه غير المسبوق على كندا، سواء عبر الرسوم الجمركية أو التهديدات بضم الجارة الشمالية، غيّرا الأوضاع. وقال مارك كارني أمام مناصريه امس الثلاثاء إن «العلاقة السابقة مع الولايات المتحدة انتهت»، وأكد أن «الرئيس ترمب يسعى إلى كسرنا لامتلاكنا (ضمنا)»، داعيا البلاد إلى الوحدة لمواجهة «الأشهر الصعبة المقبلة التي تتطلب تضحيات».

من جانبه تعهد بوليفر في خطاب الاعتراف بالهزيمة بالعمل مع مارك كارني ووضع مصالح البلاد فوق الصراعات الحزبية في مواجهة «التهديدات غير المسؤولة» للرئيس الأميركي.

وقبيل ذلك أثار إعلان فوز الحزب الليبرالي جولة تصفيق وهتافات حماسية بين أنصاره الذين تجمعوا في صالة للهوكي. وقالت دوروثي غوبو (72 عاما)، المتحدرة من منطقة تاوود أيلاند في أونتاريو: «أنا سعيدة للغاية. أنا سعيدة لأن لدينا شخصا يستطيع التحدث مع ترامب على قدم المساواة. ترامب رجل أعمال، وكارني رجل أعمال، وأعتقد أنهما يفهمان بعضهما البعض».

من جانبه اعتبر وزير الثقافة ستيفن غيلبو في حديث إلى محطة «سي

درع الحماية الغربية يرفع عن الكيان الصهيوني الاحتلال يقترب من فقدان شرعيته الدولية ويتزلق نحو عزلة خائفة

البديلة ومواقع التواصل الاجتماعي، أسقطت الرواية الصهيونية التي كانت تهيمن على الرأي العام الغربي لعقود، لم تعد حملات التزييف قادرة على إخفاء حقيقة المجازر والاضطهاد، ونتيجة لذلك، باتت الحكومات الغربية تجد نفسها مضطرة لإعادة النظر في علاقتها بالكيان الصهيوني، خشية أن تخسر دعم شعوبها أو تتهم بالتواطؤ في جرائم الحرب.

وللمرة الأولى منذ نشأة الكيان الصهيوني، أصبح الحديث عن فرض عقوبات وعزلة دبلوماسية مسموعاً بوضوح في أروقة السياسة الغربية، فالضغوط الشعبية تتزايد، والحركات الحقوقية تتسع، ما جعل دعم الكيان الصهيوني عبئاً سياسياً وأخلاقياً لا يمكن تحمله بسهولة كما كان في الماضي.

إن تفكك درع الحماية الغربية لا يعني فقط تآكل الدعم السياسي، بل يشير إلى بداية تغير عميق في هيكل النظام الدولي تجاه الكيان الصهيوني، وإذا استمر هذا المسار التصاعدي من الغضب والمقاطعة، فإن مستقبل الاحتلال سيكون أكثر عزلة وتعرضاً للمساءلة الدولية، وقد يجد نفسه أخيراً في مواجهة عدالة طال انتظارها. في النهاية، ما نشهده من تفكك لدرع الحماية الغربية عن الكيان الصهيوني ليس ظاهرة سطحية، بل نتيجة حتمية لتحول عميق في ميزان الوعي العالمي، لم يعد مقبولاً غض الطرف عن الجرائم المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني، ولم تعد الشعارات الزائفة قادرة على تبرير هذا الظلم المستمر، ومع كل خطوة جديدة تتخذها الحكومات الغربية، من تعليق صفقات السلاح إلى تصعيد الأصوات المطالبة بالعقوبات، يقترب الاحتلال الصهيوني أكثر من فقدان شرعيته الدولية، والانزلاق نحو عزلة خائفة، تمثل بداية النهاية لكيان استند منذ نشأته إلى القمع والدعم الخارجي.



خضوعه لأي مساءلة جدية حتى الآن، يمثل فضيحة أخلاقية للمجتمع الدولي، الذي طالما تغنى بمبادئ حقوق الإنسان.

تفكك درع الحماية الغربية للكيان الصهيوني على مدار عقود، تمتع الكيان الصهيوني بحماية غير مشروطة من الغرب، الذي وفر له غطاءً دبلوماسياً وعسكرياً مكنه من الإفلات من المحاسبة الدولية رغم سجله الحافل بالانتهاكات، كانت العواصم الغربية تتسابق لدعم الاحتلال، إما من منطلق مصالح جيوسياسية، أو تحت وطأة جماعات الضغط الصهيوني التي تغلغلت في مراكز صنع القرار، إلا أن المشهد الدولي اليوم يتغير بشكل جذري، إذ بدأت تتفكك حلقات هذا الدرع التقليدي الواحدة تلو الأخرى. التحولات الشعبية العميقة، المدفوعة بانتشار وسائل الإعلام

حلفائها التقليديين، إلا أن الزخم الدولي يتزايد لمصلحة فرض عزلة سياسية متصاعدة على الكيان الصهيوني.

انتهاكات ممنهجة تكشف الطبيعة العدوانية للكيان الصهيوني ما كشفته جرائم الكيان الصهيوني الأخيرة، وخاصة في قطاع غزة والضفة الغربية، تجاوزت كل الحدود الأخلاقية والقانونية، فالقصف العشوائي للمدارس والمستشفيات واستهداف قوافل الإغاثة، يثبت أن الكيان الصهيوني يعتمد سياسة الأرض المحروقة لإخضاع الفلسطينيين، ضارباً عرض الحائط بكل القوانين والأعراف الدولية.

الصور القادمة من فلسطين لنساء وأطفال تحت الأنقاض، ومشاهد التهجير القسري من الأحياء، أعادت إلى الأذهان أبشع الفصول الاستعمارية في التاريخ الحديث، إن استمرار الكيان الصهيوني في هذه الجرائم، وعدم

تشهد الساحة الدولية تحولاً لافتاً في المواقف تجاه الكيان الصهيوني، مع تصاعد موجات الغضب الشعبي والرسمي على حد سواء، نتيجة الجرائم البشعة التي يرتكبها الكيان الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، فبعد سنوات طويلة من الدعم الأعمى، بدأت بعض الدول الغربية تتخذ مواقف أكثر جرأة ضد الاحتلال، كان آخرها قرار إسبانيا بوقف صفقة أسلحة موجهة لـ«إسرائيل»، في خطوة تعكس بداية انعطاف تاريخي في موازين التعامل الدولي مع تل أبيب.

لم تعد مشاهد الدمار في غزة ومآسي المدنيين تمر مرور الكرام على الرأي العام الغربي، المظاهرات الشعبية تجتاح شوارع لندن وباريس ومدريد وبرلين، مطالبة بوقف الدعم العسكري والدبلوماسي لهذا الكيان الذي لم يتورع يوماً عن ممارسة كل أشكال القتل والاضطهاد بحق الفلسطينيين، هذه التحركات ضغطت بشدة على الحكومات الغربية، ما اضطر بعض العواصم إلى إعادة النظر في علاقاتها مع الكيان الصهيوني.

إسبانيا في المقدمة

كانت إسبانيا أول المبادرين إلى ترجمة الغضب الشعبي إلى قرار رسمي، عندما أعلنت وزارة دفاعها وقف صفقة أسلحة متطورة كانت مخصصة لجيش الكيان الصهيوني، وجاء في بيان الوزارة أن «استمرار العدوان على المدنيين الفلسطينيين يتناقض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني»، مؤكدة أن مدريد لن تكون شريكة في دعم آلة القتل الصهيونية.

هذا الموقف الإسباني يُعد خطوة غير مسبقة لدولة أوروبية كبرى، ورسالة قوية موجهة إلى باقي العواصم الغربية بضرورة التحرك الجاد لوقف الجرائم الإسرائيلية، كما يعكس التحول في المزاج السياسي الغربي، إذ باتت الحكومات تخشى من تكلفة دعم الكيان الصهيوني على استقرارها

الداخلي وعلى صورتها أمام شعوبها.

تحركات لعزل الكيان الصهيوني دولياً

إلى جانب إسبانيا، تتصاعد الأصوات داخل الاتحاد الأوروبي للمطالبة بفرض عقوبات على الكيان الصهيوني، بما في ذلك تجميد اتفاقيات الشراكة التجارية وتعليق التعاون العسكري والتكنولوجي، عدد من البرلمانات الأوروبية شهد نقاشات حادة حول ضرورة اتخاذ خطوات أكثر جرأة، منها طرد السفراء الإسرائيليين أو تقليص العلاقات الدبلوماسية.

في السياق ذاته، تُطرح مبادرات داخل الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان تدعو إلى تعليق عضوية الكيان الصهيوني، على خلفية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي، ورغم المعارضة المتوقعة من الولايات المتحدة وبعض

التسجيل الصوتي لجمال عبد الناصر فتح للأبواب المفتوحة في مواقف الزعماء العرب من قضية فلسطين



ظهر مؤخراً تسجيل صوتي منسوب للرئيس جمال عبد الناصر يوثق حديثاً له بحضور معمر القذافي وآخرين بعد حرب جوان 1967، يبدو فيه محبباً جداً من القادة العرب ومزايدهم، وخصوصاً من العراق وسورية والجزائر واليمن الجنوبي، ويقول إن من يريد أن يحارب ويحرر فلسطين فليحارب، ولكن مصر لن تحارب، وأن الخطر الحقيقي هو احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، لأن مصر ستحرر سيناء من الاحتلال الإسرائيلي، وأن تكرار مقولة تحرير كل فلسطين من النهر إلى البحر، هكذا وصفها حرفياً، هي شعاراتية ستؤدي إلى خسارة الضفة وغزة كما خسر العرب أراضي 48 في ظل المزايدات بين قادتهم عشية وخلال تلك الحرب.

ولا بد من توضيح سياق التسجيل؛ يظهر على التسجيل أنه من يوم 3 أوت 1970، أي بعد أسابيع من طرح وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز مبادرة ثانية لهدنة مؤقتة بين مصر وإسرائيل والشروع بمفاوضات للتسوية السياسية، وذلك في أعقاب حرب الاستنزاف المصرية ضد الاحتلال الإسرائيلي في سيناء (1967 - 1970). وقبلت مصر المبادرة وكان من المقرر أن يبدأ وقف إطلاق النار في ليل السابع - الثامن من أوت.

وفي الأسبوع الأول من ذاك الشهر استقبل عبد الناصر القذافي مرتين في مصر: في طريقه لزيارة بغداد ودمشق ولدى عودته ثم استضاف القذافي مؤتمراً لدول المواجهة في طرابلس على مستوى وزراء الخارجية والدفاع تنفيذاً لقرار القمة الأخيرة على مستوى قادة هذه الدول في طرابلس يومي 21 - 21 جوان 1970.

في تلك الفترة وعلى خلفية تجاوب عبد الناصر مع مبادرة روجرز لوقف الحرب والتفاوض، فتح نظام البعث العراقي حرباً دعائية ضد عبد الناصر واتهمه ببيع شرف الأمة وقد تبادل

الرئيس العراقي أحمد حسن البكر وعبد الناصر الرسائل ونشرت في وسائل الإعلام. وخلال مؤتمر طرابلس واجه عبد الناصر البكر وقال له إن ما يقوم به الرئيس البعثي هو مناورة حزبية داخلية. هذا سياق التسجيل. مبادرة روجرز ومزايدات النظام البعثي في العراق.

موقف عبد الناصر ليس جديدًا أو مفاجئًا، وذلك لعدد لأسباب أولاً، لا بد من توضيح؛ لم يُطرح تحرير فلسطين قبل العام 1967 وبعده ولا مرة بصورة عملية، ولم تكن حرب 1948 لتحرير فلسطين، أبداً، وهذا معروف ومُعلن، بل إن العرب خاضوا حرب 1948 في سياق منافسة العروش الملكية، في مصر والأردن والسعودية والعراق، على النفوذ، وللسيطرة على الجزء العربي من فلسطين كما حدده قرار التقسيم لعام 1947.

كانت أولوية العرش الأردني بسط سيطرة الفيلق العربي (الأردني) بقيادة غلوب باشا البريطاني على المناطق المحددة للدولة العربية وفق قرار التقسيم، أي الضفة الغربية والقدس الشرقية ومنطقة اللد والرملة، وكذلك النقب رغبةً في توفير منفذ للأردن إلى البحرين الأبيض (غزة) والأحمر (أم الرشراش).

وكان طمّوح العرش المصري السيطرة على مناطق في النقب التي حددها قرار التقسيم كجزء من الدولة العربية، فيما رغب الملك عبد الله بعدم نشوء حدود مصرية - أردنية مشتركة في جنوبي فلسطين.

لكن خلال الحرب تجاوزت القوات الصهيونية حدود قرار التقسيم. وكان الاتفاق الأردني - البريطاني - الإسرائيلي قبل الحرب أن يتولى الأمير، ولاحقاً الملك الأردني عبد الله، بسط نفوذه السياسي والعسكري على المناطق المخصصة للدولة العربية وفق قرار التقسيم وضمها لعرشه، لتشكل مناطق غرب وشرق نهر الأردن ما بات يُعرف لاحقاً بالملكة الأردنية الهاشمية. وقد فعل البريطانيون والصهيونيون ذلك ليس حباً بالعرش الأردني، بل لمنع نشوء أي كيان سياسي فلسطيني في الجزء العربي من فلسطين حسب قرار التقسيم، ومحو الهوية الفلسطينية.

وقد دخل أصحاب العروش الحرب وهم على علم بهذا الاتفاق، واختاروا الملك عبد الله قائداً للقوات العربية، وعمّان مقرّاً للقيادة المشتركة. وكان في علم أصحاب العروش أن الفيلق العربي - الأردني بقيادة غلوب باشا هو الطرف العسكري الأقوى من بين القوات العربية، والأكثر تنظيماً وتدريباً وتجربة، إذ شاركت هذه القوات في العملية البريطانية لإسقاط الحكومة الانقلابية برئاسة رشيد عالي الكيلاني في العراق عام 1941 (أو ما يُعرف بالحرب البريطانية - العراقية)، وكذلك شاركت القوات الأردنية في طرد القوات الفرنسية من سورية بعدما أعلنت ولاءها لحكومة فيثي في فرنسا بعد الاحتلال النازي.

ودخلت القوات العربية الحرب، وليس الجيوش لأنها لم تكن تقوم على مقومات جيش حقيقية، وهي أقل عدداً وعدّة من القوات الصهيونية. فالقوات الأخيرة كان عددها بحسب يوميات الحرب لبن غوريون تجاوز 108 آلاف مقاتل وضابط في أواسط العام 1948، والمئات منهم تمرّسوا في القتال خلال مشاركتهم في الجيوش الغربية خلال الحرب العالمية الثانية.

وفي دراسة للدكتور محمود محارب عن القوات الصهيونية في تلك الفترة، يذكر أنه ارتفع عدد تلك القوات في العام 1949 إلى نحو 116 ألفاً بعدما استقدم بن غوريون مئات الطيارين والجزالات اليهود المتمرّسين في الجيوش الغربية، وكانت لهم المساهمة الأبرز في القوة الصهيونية. أما عدد القوات العربية ففي أحسن تقدير لم يتجاوز الخمسين ألفاً، هذا عدا عن أنّ خط الإمداد بالأسلحة على أنواعها كان مفتوحاً للقوات الصهيونية، فيما كانت الجيوش العربية تعاني من النقص في الإمداد.

إذاً، لم يدخل أصحاب العروش الحرب في عام 1948 لتحرير فلسطين، وهذا معلن وموثّق ومعروف، بل دخلوا للسيطرة على الجزء العربي من فلسطين كما حدده قرار التقسيم، أي نشر قوات عربية، وتحديدًا أردنية، في المناطق المخصصة للدولة العربية وفق قرار التقسيم. وكان ذلك بموافقة بريطانيا العظمى.

وكان موقف مفتي القدس أمين الحسيني حينذاك برفض دخول القوات العربية لفلسطين، بل طالب بإقامة معسكرات تدريب للمقاتلين الفلسطينيين على الحدود، وتزويدهم بالسلح، وكان مقدراً أن الجيوش العربية غير قادرة على هزيمة القوات الصهيونية، وأن أصحاب الأرض والبلاد بمقدورهم مواجهة القوات الصهيونية إذا ما جرى تزويدهم بالسلح وتدريبهم. ويبدو أن المفتي أدرك أن ذلك يستهدف منع قيام كيان سياسي فلسطيني أو حكومة فلسطينية مستقلة في الجزء العربي من فلسطين. ولا اكتشاف في ما ذكر أعلاه وتاليا، وكل ذلك موثّق بالتفصيل في أعمال محمد حسنن هيكل «العروش والجيوش» (1998)، و«المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل - عواصف الحرب وعواصف السلام» (1996)، وفي أعمال تاريخية لمؤلفين آخرين.

ثانيًا، عندما أطاح الضباط الأحرار بالملك فاروق ومن ثم تولي عبد الناصر الحكم، استمر الهاجس أو القلق المصري من الخطر الإسرائيلي على مصر، وليس مسألة تحرير فلسطين. كان القلق المصري منذ فترة الملك، ولاحقًا في زمن عبد الناصر، من الخطر الإسرائيلي على الأراضي المصرية، إذ قامت قوات إسرائيلية في نهاية العام 1948 بدخول الأراضي المصرية، أي سيناء، لعدة أيام، وصولاً إلى العريش، وانسحبت لاحقاً بضغط من الرئيس الأميري، هاري ترومان، ومن بريطانيا. كما أغارت طائرات إسرائيلية على القاهرة خلال حرب 1948 وبعثت بذلك رسائل تهديد للملك فاروق. واستمر هذا التهديد خلال سنوات الخمسين باجتياح قطاع غزة والسيطرة على مناطق وصولاً لحرب السويس عام 1956.

تولى عبد الناصر الحكم وهو قادم من هذه الخلفية التاريخية وهذا الهاجس، وكان يعلم، وهو من شارك في حرب 48، أن الحرب لم تكن لتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، بل كانت عملياً بهدف السيطرة على الأراضي المحددة للدولة العربية في فلسطين وفقاً لقرار التقسيم، الذي خرّفته إسرائيل خلال الحرب وبعدها. ويذكر بالتسجيل تلك الحرب،

عندما قال إن العرب وافقوا على هدنة مع إسرائيل في العام 1949. كذلك اكتشف عبد الناصر مع تمرّسه بالحكم على أن المسألة تتعلق بموازين القوى الدولية، وليس مجرد رغبة وإرادة؛ فزمانه كان بداية هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي، حتى في ظل وجود قوة عظمى مثل الاتحاد السوفياتي، فقد ورثت الولايات المتحدة نفوذ بريطانيا العظمى وشهيتها منفتحة على مد نفوذها في أنحاء العالم بمنطق تجاري رأسمالي، وما بات يعرف لاحقاً بالتجارة الحرة.

كان عبد الناصر يدرك منذ حرب 1948 أن المسألة ليست قراراً باحتلال تل أبيب مثلاً، فبمقدور القوات المصرية في تلك الحرب تحقيق ذلك، لكن قرار القوى الدولية المهيمنة لا يسمح به. بل إن ذلك قد يؤدي إلى فعل معاكس، وهو احتلال إسرائيل أراضي مصرية كما حصل في حرب السويس (1956)، وقبلها وبعدها.

أما باقي الأنظمة، من سوريا إلى العراق إلى ليبيا، فهي لم تطرح حقيقة تحرير فلسطين من النهر إلى البحر بشكل واقعي، ولم تضع الخطط والقوات والقدرات لتنفيذ ذلك، ويصدق عبد الناصر بوصفها إنها شعاراتية. حتى مشاركة القوات العراقية والسورية واللبنانية في حرب 48 فقد كانت محدودة جداً.

ثالثاً، بحسب التسريب الصوتي المنسوب لعبد الناصر، جاءت تصريحاته خلال حرب الاستنزاف ما بين العامين 1967 - 1970، أي أن الرجل لم يستسلم بعد هزيمة 1967، بل باشر بحرب من نوع آخر مباشرة، وبدأ يعد لحرب هجومية مفاجئة كما حصل في حرب 1973 في عهد السادات، لكن فكرة الحرب والبدء بالاستعداد لها كانت في عهد عبد الناصر. يضاف إلى كل ذلك، أن عبد الناصر تجاوب وتعامل بإيجابية مع مبادرات للتسوية مع إسرائيل وأبرزها مبادرة وزير الخارجية الأميركي روجرز (1970)، وكانت إسرائيل هي التي ترفض التفاوض وتماطل. بل اهتز الائتلاف الحكومي الإسرائيلي حينذاك بعد قبول غولدا مئير مبادرة روجرز نتيجة ضمانات وضغوط أميركية، فانسحب بغين من الائتلاف.

لم يكن موقف وسلوك عبد الناصر من باب الاستسلام أو الانهزامية أو التفريط، بل كان عن وعي وإدراك لقدرات كل الأطراف وموازن القوى العالمية. وقد دفعته الشعبية والمزايدات في السابق، الداخلية والخارجية، في التورط فيها فعلاً، وإلى سوء التقدير، وإلى التورط في حرب جوان 1967 التي أرادها تصعيداً محسوباً يمنع عدواناً إسرائيلياً على سورية ويفتح أفقاً سياسياً، لكنها تدرجت إلى حرب لأن إسرائيل كانت تريدها، ومستعدة لها منذ فترة.

لم تُطرح مسألة تحرير فلسطين من النهر إلى البحر ولا مرة من الأنظمة العربية، وطرحتها حركة فتح مع تأسيسها أواسط الستينيات، لكن بعد نحو عقد تبنّت برنامج النقاط العشر والحل المرحلي (1974)، وطرحت مسألة إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية - أي الحكم الذاتي - على أي منطقة فلسطينية محررة، ولو في أجزاء من الضفة الغربية إلى جانب دولة إسرائيل، ولاحقاً في العام 1988 اعترفت بالقرار الأممي 242 الذي يعني اعترافاً بحدود 1967، أي اعترافاً بإسرائيل، والاستعداد للتفاوض على 22 في المئة من فلسطين التاريخية. لا جديد في تصريحات عبد الناصر، بل هي توثيق لتاريخ معروف، وأتت رداً على مزايدات نظام عربي ضد نظام شقيق بمسألة فلسطين وقبول مصر وقف إطلاق النار والتفاوض مع إسرائيل؛ فقد كان عبد الناصر يعلم، كما قال بالتسجيل أن السلام مع إسرائيل بعيد المنال، وأن إرادة أميركية جدية فقط، بمقدورها تغيير هذا الوضع. أبدى استعداد للتفاوض لكنه كان يعد للحرب الكبيرة - حرب 1973 - حرب تحرير سيناء. ولا جديد في مزايدات أصحاب العروش بين بعضهم البعض، فمنذ حرب 48، مروراً بالستينيات والسبعينيات، وصولاً لحرب العراق (1990 - 1991) وليومنا هذا، لم يتبدل أي شيء في سلوك هؤلاء سياسياً بكل ما يتعلق بفلسطين وغيرها. ولم يكن مطروحا في أي يوم تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، لا في حرب 1948، ولا بعدها.

من خلال مشروع القدس الكبرى

تكبة جديدة تلوح في الأفق

محمد بن محمود

لا يتوقف قادة الاحتلال الترويج لمشروع القدس الكبرى، وهو مشروع صهيوني قديم دأب الساسة في إسرائيل على الترويج له كأحد أهداف ما يسمى بدولة إسرائيل الكبرى، ومع تعاقب الحكومات الإسرائيلية بدأت تتضح معالم هذا المشروع الصهيوني وهدفه الأساسي تهويد مدينة القدس المحتلة.

وفي شهر مارس 2025، ناقشت اللجنة الوزارية للشؤون التشريعية في إسرائيل مشروع قانون يُعرف باسم قانون القدس الكبرى، ويهدف إلى ضم مستوطنات إسرائيلية محيطة بالقدس الشرقية إلى نطاق بلدية القدس، ما يُعزز السيطرة الإسرائيلية على المدينة ويفصلها نهائياً عن الضفة الغربية، ويُغير من تركيبها الديمغرافية وفق تقرير عربي بوست.

كيف سيطر الاحتلال على القدس؟

لا يمكن الحديث عن مشروع القدس الكبرى دون شرح مفصل للتغيرات التي شهدتها أولى القبلتين منذ احتلالها عقب النكسة، وهي تغيرات ديمغرافية وجغرافية بالدرجة الأولى، سنقوم بتوضيحها من خلال الأسطر التالية.

قبل حرب الستة أيام كما يطلق عليها الاحتلال الإسرائيلي - عام 1967 التي انتهت باحتلال إسرائيل لمدينة القدس، كان اليهود يسيطرون على حوالي 6 كيلومترات مربعة فقط من المدينة، والتي تُسمى الآن القدس الغربية.

وبعد ضم إسرائيل القدس الشرقية (التي كانت تحت الإدارة الأردنية) إلى القدس الغربية (التي كانت تحت سيطرتها منذ 1948)، توسعت إلى حوالي 70 كيلومتراً مربعاً، أي أكثر من 10 أضعاف، وهي تشمل 28 قرية وبلدة فلسطينية محتلة، وفق دراسة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية.

حدود بلدية القدس التي وضعها الاحتلال الإسرائيلي والتي تُعرف اليوم بحدود بلدية القدس الموسعة تشمل: القدس الغربية، وتضم مناطق مثل كريات يوفيل، تلبوت، رمات شلومو، بيت هكيرم، وهي أحياء خضعت لسيطرة الاحتلال منذ إعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948. القدس الشرقية، التي احتلها عام 1967، وتشمل أحياء فلسطينية وأراضٍ تم توسيعها لأغراض سياسية وديمغرافية، حيث نجد أحياء فلسطينية داخل الحدود البلدية للقدس مثل البلدة القديمة، الشيخ جراح، رأس العمود، سلوان، جبل المكبر، العيسوية، صور باهر، وشعفاط (داخل الجدار). مستوطنات إسرائيلية أنشئت بعد الضم، ويتعلق الأمر بكل من رمات أشكول، نفي يعقوب، بسغات زئيف، التلة الفرنسية، وجبل أبو غنيم (هار حوما). مناطق فلسطينية خارج الجدار، لكنها داخل الحدود البلدية للقدس، مثل كفر عقب، مخيم شعفاط، وسميراميس. هذه الأحياء واقعة من الناحية الرسمية ضمن بلدية القدس، لكن فصلها بالجدار جعلها خارج إدارة البلدية فعلياً، ما خلق فراغاً خدمائياً وأمنياً. وتم تقسيم القدس إلى عدة أحياء ومناطق إدارية، حيث تم دمج الأحياء العربية في القدس الشرقية ضمن الهيكل الإداري الإسرائيلي، مع إنشاء أحياء استيطانية جديدة مثل راموت، نفيه يعقوب، وجيلو في المناطق التي تم ضمها حديثاً.

ما هو مشروع القدس الكبرى؟

عاد مفهوم القدس الكبرى مجدداً إلى الواجهة بعد أن ناقشت اللجنة الوزارية للشؤون التشريعية في إسرائيل خلال شهر مارس 2025 مشروع قانون يُعرف باسم قانون القدس الكبرى، والذي يهدف إلى ضم مستوطنات إسرائيلية محيطة بالقدس الشرقية إلى نطاق بلدية القدس.

تروج إسرائيل أن مشروع القدس الكبرى هو بمثابة مبادرة تطوير حضري واسع النطاق تهدف إلى توسيع حدود القدس، ويركز المشروع، الذي يُتوقع أن يُغطي مساحة تُقارب 600 كيلومتر مربع (حوالي 10% من مساحة الضفة الغربية)، على تحسين البنية التحتية، بما في ذلك إنشاء مناطق سكنية جديدة، ومساحات عامة، وشبكات مواصلات.

لكن تعريف مشروع القدس الكبرى، وإن كان هدفه الأساسي السيطرة على القدس وتهويدها، تطور على مر سنوات الاحتلال الإسرائيلي بعد حرب 1967، حيث سارع إلى توسيع الحدود البلدية على الجانب الشرقي من المدينة من جانب واحد، ودمج 28 بلدة وقرية فلسطينية كانت تقع خارج المدينة في نطاقها الإداري.

وشرعت إسرائيل بعد احتلال القدس في بناء مستوطنات يهودية داخل المنطقة البلدية الموسعة وخارجها، حيث وُسّعت هذه المستوطنات وربطتها بالقدس عبر شبكة واسعة من الطرق الالتفافية، زاحفة شرق القدس وشمالها وجنوبها، مُمرّقة بذلك التواصل الجغرافي الذي كان قائماً لقرون بين المجتمعات الفلسطينية.

وتُعَدّ القدس الكبرى منطقة تخطيطية تعمل إسرائيل على تطويرها وربط المستوطنات اليهودية الريفية والمستوطنات التابعة لها بالنواة الحضرية، وكذلك ببعضها بعضاً، وذلك وفقاً لخطط رئيسية متنوعة تستخدم هندسة الإسكان، والأماكن العامة، والطرق، وغيرها لتحقيق هذه الغاية. وجاءت خطة القدس الكبرى بناءً على دراسة أجراها مركز القدس لأبحاث إسرائيل، وخرج منها بنتيجة فحواها أنه في سنة 2040 ستكون نسبة العرب 55% من إجمالي عدد السكان في حدود البلدية، الأمر الذي أشعل الضوء الأحمر إسرائيلياً، بعدما كانت إسرائيل اعتمدت على

التفوق الديموغرافي في القول إن القدس عاصمتها الأبدية.

وقد أطلقت إسرائيل مشروع القدس الكبرى في سنة 1993، بحيث تصبح مساحة المدينة 600 كيلومتر مربع (10% من مساحة الضفة الغربية)، وبموجبه جرى وضع خطة إقامة جدار الفصل العنصري، الذي باكتماله يكون قد ضم أكثر من 230 كيلومتراً مربعاً أخرى من الضفة الغربية.

وبالتالي، فإن المنطقة الحضرية

المتصورة في مشروع القدس الكبرى تمتد من متسبيه يريحو غرب نهر الأردن إلى بيت شيمش في منتصف الطريق باتجاه السهل الساحلي الغربي، ومن مستوطنة عوفرا شمال رام الله إلى كتلة غوش عتصيون والمستوطنات التابعة لها في محيطها جنوب بيت لحم (مثل إفرات). وبدأت ملامح مشروع القدس الكبرى فعلاً تظهر على أرض الواقع، واعتبر الدكتور عبد الله معروف، أستاذ



الأولى، على حسابها في منصة إكس، خريطة باللغة العربية توضح حدود الدولة الفلسطينية في خطته المزعومة المعروفة بصفقة القرن. وقال ترامب في تغريدته معلقاً على الخريطة، إن هذا ما قد تبدو عليه دولة فلسطين المستقبلية بعاصمة في أجزاء من القدس الشرقية. وظهرت الدولة الفلسطينية في الخريطة، حسب الصفقة الأمريكية المزعومة، بحدود غير مترابطة، عبارة عن أجزاء متناثرة تربطها جسور وأنفاق.

ووضعت مدينة القدس، ومناطق غور الأردن، وشمال البحر الميت، ضمن حدود الدولة الإسرائيلية، وفق رؤية الرئيس الأمريكي. وبحسب خريطة ترامب، سيربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة نفق، كما أضيفت أراضي جديدة للقطاع تمتد داخل منطقة النقب (جنوب)، ستكون منطقة صناعية، ومناطق سكنية، وأراض زراعية.

وداخل المدن الفلسطينية بالضفة الغربية، وضعت نقاط سوداء تشير إلى أنها جيوب سكنية إسرائيلية، في إشارة إلى المستوطنات الإسرائيلية. وترتبط المستوطنات الإسرائيلية الموزعة داخل الضفة الغربية بطرق توصل إلى إسرائيل، وفق ما ظهر بالخريطة الأمريكية.

ويربط بين الدولة الفلسطينية، بحسب خريطة ترامب، وحدود الأردن طريقان يعبران داخل إسرائيل، أحدهما يوصل إلى جسر الأمير محمد، والآخر إلى جسر الملك حسين.

وكتبت ملاحظات على الخريطة ورد فيها أن جميع المسلمين الذين يأتون بشكل سلمي يُرحب بهم لزيارة المسجد الأقصى / الحرم الشريف والصلاة فيه. كما ورد أن تطبيق الخريطة يخضع للقواعد والشروط المذكورة في رؤية السلام، في إشارة إلى صفقة القرن المزعومة.

وكشف الرئيس الأمريكي، خلال مؤتمر صحفي بالبيت الأبيض عام 2020، بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أن خطته المزعومة للتسوية السياسية في الشرق الأوسط تتضمن إقامة دولة فلسطينية متصلة، وإبقاء مدينة القدس غير المقسمة عاصمة موحدة لإسرائيل.

وعمليات الهدم، وقرارات الإخلاء، وقرارات الإبعاد، والحبس المنزلي، بالإضافة إلى الاقتحامات اليومية للمسجد الأقصى المبارك. وخلال الربع الأول من العام الحالي، نفذت سلطات الاحتلال 91 عملية هدم وتجريف، شملت 26 عملية هدم ذاتي قسري أجبر خلالها المقدسيون على هدم منازلهم لتفادي الغرامات، و53 عملية هدم نفذتها آليات الاحتلال بالقوة. كما نفذت سلطات الاحتلال الإسرائيلي 12 عملية تجريف، واستهدفت أراضي وشوارع فلسطينية، بحجة البناء غير المرخص، في وقت تُفرض فيه القيود المشددة على الحصول على تراخيص بناء، ما يجعلها شبه مستحيلة للمقدسيين.

أهداف مشروع القدس الكبرى اليهودي

بينما يروج الاحتلال الإسرائيلي في حكومته الحالية إلى أن هدف مشروع القدس الكبرى هو تطوير المدينة من خلال بنيات تحتية جديدة وتحديث للمرافق، هناك إجماع على أن الهدف الأساسي هو تحويل القدس إلى مدينة يهودية وتحويل الفلسطينيين إلى أقلية لا تتجاوز 12% من مجموع سكان بلدية القدس. وحسب الدكتور عبد الله معروف، فإن الهدف الحقيقي لمشروع القدس الكبرى فعلياً هو تغيير طبيعة مدينة القدس وتغيير صورتها لتتحول إلى مدينة يهودية بالكامل. ويؤكد المتحدث قائلاً: هذا هو الهدف الحقيقي الذي عملت سلطات الاحتلال عليه منذ سبعينيات القرن الماضي، وحتى عندما طرح أرييل شارون مشروع القدس الكبرى والتوسع نحو الشرق في سبعينيات القرن الماضي، فإنه أعلن بوضوح أن هدفه من هذا المشروع هو تغيير طبيعة المدينة وجعلها يهودية الطابع. وبالتالي، يضيف معروف، فإن أي إجراءات قام بها الاحتلال الإسرائيلي أو يقوم بها أو سيقوم بها في الفترة القادمة تصب في نفس الخانة، وهي تحويل القدس إلى مدينة يهودية الطابع، والمجريات الحالية تؤكد أن هذا التوجه بات ضرورة ملحة لهذا الاحتلال.

خريطة القدس وفق صفقة القرن

في شهر جانفي 2020، نشر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، خلال ولايته

المبارك.

بناءً على ذلك، فإن أقطاباً مهمة في حكومة الاحتلال كانت دائماً ما تشير إلى أن دولة الاحتلال يمكنها تحقيق نصر استراتيجي على الفلسطينيين في المسجد الأقصى المبارك. وبالتالي، يضيف معروف، عملت إسرائيل على الدفع بكل قوتها باتجاه تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى المبارك، مستغلة التركيز العالمي على ما يجري من فضاءات في قطاع غزة، تُلغى بها النظر عن كل ما تقوم به من أعمال وحشية أخرى في مناطق الضفة الغربية ومدينة القدس وفي الساحات الأخرى.

وشهدت محافظة القدس خلال الربع الأول من عام 2025 استمرار جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء الشعب الفلسطيني، وتركزت الانتهاكات حول الإعدام الوحشي، والاعتقالات، وقرارات الحبس الفعلي،

مستوطنة معاليه أدوميم، وهذا يدل على أن الاحتلال يريد أن يُفرغ المنطقة من الفلسطينيين ويخصصها للمستوطنين، وبالتالي سيكون ذلك إيداناً بضم هذه المنطقة إلى حدود بلدية القدس.

كيف استغل الاحتلال حرب ؟

بالتزامن مع الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، واصل اعتداءاته على الفلسطينيين في الضفة الغربية ومدينة القدس، وهي انتهاكات يُمهد من خلالها الاحتلال الطريق لفرض الأمر الواقع وتنزيل مشروع القدس الكبرى على أرض الواقع، مستغلاً انشغال العالم بأحداث قطاع غزة. ويقول الدكتور معروف، إنه لا شك أن الاحتلال عرف أن طبيعة المعركة الحالية التي تجري في قطاع غزة بشكلها العسكري، هي تجري بشكلها السياسي في القدس والأقصى

دراسات بيت المقدس، أن أهم تلك الملامح التي بدأ الاحتلال بتنفيذها على الأرض هي إجراءات التحضير لضم مستوطنات الضفة الغربية الملاصقة للقدس إلى حدود بلدية القدس.

ويتم ذلك من خلال مشروع ما يسمى بطريق نسيج الحياة الذي أعلنت حكومة الاحتلال بدء تنفيذه في شرقي مدينة القدس، والذي يُعد واحداً من أهم معالم تهويد القدس وإقامة القدس الكبرى، إذ إن هذا المشروع يعني بالضرورة قطع القدس الشرقية بالكامل عن محيطها الفلسطيني، وتحويل الحركة الفلسطينية إلى هذا النفق تحت الأرض لربط شمال الضفة بجنوبها عبر هذا الخيط الرفيع.

وهذا يعني أن سلطات الاحتلال لا تريد أن ترى أي فلسطيني على الطريق رقم 1 الأساسي في مدينة القدس، الذي يربط شرقي مدينة القدس ومستوطنات، خاصة



رابطة الهواة لكرة القدم المستوى 1 (الجولة 7 إيابا)



(المجموعة الثالثة) الجولة 7 إيابا

متابعة : جلال العرفاوي

(المجموعة الرابعة) مقابلة مؤجلة لحساب الجولة 7
فوز ثمين لأجيم جربة
النتائج

— الأهلي الصفاقسي — اتحاد أجيم جربة 0 — 1

الترتيب

- 1 (أمل بوشمة 43)
- 2 (الملعب القفصي 35)
- 3 (تابلو قابس 33)
- 4 (جريدة توزر 31)
- 5 (جمعية جربة 28)
- 6 (كوكب دقاش 27)
- (اتحاد أجيم جربة 27)
- 8 (واحة قبلي 25)
- (مارث الرياضية 25)
- 10 (الأهلي الصفاقسي 23)
- (أولمبيك مدنين 23)
- 12 (نادي المظيلة 20)
- 13 (زيتونة الشماخ 17)
- 14 (وداد الحامة 14)

قصور الساف صامد في الصدارة رغم الهزيمة
النتائج

- الأفق الرياضي بركر — الملعب السوسي 1 — 0
- كوكب منزل النور — اتحاد قصور الساف 1 — 0
- نهضة جمال — مشعل الساحلين 1 — 0
- مشعل السواسي — نادي جبنينة 4 — 0
- اتحاد قصيبة المديوني — نسر طبلبة 1 — 1
- خطاف القلعة الكبرى — مستقبل الرجيش 3 — 0
- الملعب الصفاقسي — النادي الهلاي 1 — 0

الترتيب

- 1 (اتحاد قصور الساف 48)
- 2 (الملعب السوسي 36)
- 3 (كوكب منزل النور 34)
- 4 (نادي جبنينة 31)
- (الملعب الصفاقسي 31)
- 6 (الأفق الرياضي بركر 30)
- (خطاف القلعة الكبرى 30)
- 8 (مشعل السواسي 26)
- 9 (النادي الهلاي 22)
- 10 (مشعل الساحلين 21)
- (نهضة جمال 21)
- 12 (اتحاد قصيبة المديوني 20)
- (نسر طبلبة 20)
- 14 (مستقبل الرجيش 15)

(المجموعة الثانية) مقابلة مؤجلة لحساب الجولة 7
تعادل بحجم الهزيمة للسودة
النتائج

— لسودة الرياضية — تالة الرياضية 1 — 1

الترتيب

- 1 (اتحاد بوسالم 42)
- 2 (أولمبيك الكاف 39)
- 3 (تالة الرياضية 34)
- 4 (نادي حاجب العيون 32)
- 5 (اتحاد سليانة 28)
- 6 (نادي مكتر 25)
- (نجم الفحص 25)
- (الترجي الكريبي 25)
- 9 (مرجان طبرقة 24)
- 10 (النادي المجازي 22)
- (اتحاد سبيطة 22)
- 12 (وداد السرس 21)
- (نجم فريانة 21)
- 14 (لسودة الرياضية 19)



(9) نادي الروحية 13
(10) مستقبل عين جلولة 8

(المجموعة الخامسة) لقاءات مؤجلة لحساب الجولة 6

إيابا

العنف يوقف لقاء القمة بين بن عون والقطار

النتائج

— نادي بئر الحفي — منجم المتلوي 3 — 1
— أمل بن عون — فجر القطار 1 — 0 (توقفت في الدقيقة
97 بعد اجتياح الميدان من قبل جماهير بن عون واعتداء لاعب
أمل بن عون على الحكم)

الترتيب

- (1) فجر القطار 31 (1 —)
- (2) أمل بن عون 30 (1 —)
- (3) ماجل بلعباس 23
- (4) سهم قصر قفصة 19
- (—) نصر الله الرياضية 19
- (6) نادي نفطة 18
- (—) غزال أم العرائس 18
- (—) نادي بئر الحفي 18
- (9) منجم المتلوي 15
- (10) مستقبل لالة 7

(المجموعة السادسة) لقاء مؤجل لحساب الجولة 6 إيابا

بعث الرقاب ينعش آماله في البقاء

النتائج

— بعث الرقاب — مستقبل حاسي عمر 4 — 0

الترتيب

- (1) تهذيب الصخرة 27
- (2) مستقبل حاسي عمر 23
- (—) واحة شني 23
- (4) ملعب سيدي مخلوف 21
- (5) اتحاد المطوية 20
- (6) أولمبيك غنوش 19
- (—) جمعية الحامة 19
- (8) أولمبيك بن قردان 18
- (—) بعث الرقاب 18
- (10) نادي بئر الأحمر 16

قرقنة تعود إلى الانتصارات

النتائج

— شبيبة بومرداس — بعث بنان (تأجلت)
— شهاب الوردانين — النادي الحزقي 3 — 0
— برق بني حسان — نهوض سيدي علوان 1 — 0
— الأهلي الحجري — النادي الخنيسي 3 — 0
— قرقنة الرياضية — نادي بنبله 2 — 0
— النجم اللجمي: معفى

الترتيب

- (1) قرقنة الرياضية 36
- (2) بعث بنان 26
- (3) نهوض سيدي علوان 25
- (4) الأهلي الحجري 24
- (5) نادي بنبله 22
- (6) النجم اللجمي 21
- (7) النادي الحزقي 19
- (—) شهاب الوردانين 19
- (9) النادي الخنيسي 17
- (—) برق بني حسان 17
- (11) شبيبة بومرداس 15
- الصورة: قرقنة الرياضية

(المجموعة الرابعة) (الجولة 7 إيابا)

الدهماني يفتك الصدارة

النتائج

— شبيبة بوعرادة — نجم قعفور 2 — 3
— نجاح سبيبة — صافية القصور 3 — 0
— نجم العلا — نجم الوسلاتية 0 — 1 (توقفت بسبب
التهجم على الحكم)

— أمل حفوز — نادي الروحية 1 — 0
— نادي الدهماني — مستقبل عين جلولة 5 — 1

الترتيب

- (1) نادي الدهماني 35
- (2) صافية القصور 34
- (3) نجم الوسلاتية 32
- (4) نجم قعفور 23
- (5) نجاح سبيبة 22
- (6) شبيبة بوعرادة 21
- (7) أمل حفوز 20
- (8) نجم العلا 14

رابطة الهواة لكرة القدم المستوى 2

متابعة : جلال العرفاوي

(المجموعة الأولى) (الجولة 7 إيابا)

رأس الجبل والخضراء الرياضية ينتصران النتائج

— مستقبل التضامن — النادي الأولمبي بالكرم 1 — 1
— النجم الخميري بعين دراهم — نادي كرة القدم ببنزرت
3 — 3

— اتحاد برج السدرية — الخضراء الرياضية 0 — 1
— الاتحاد القرطاجني — سهم رأس الجبل 0 — 1
— اتحاد برج العامري — اتحاد الزريبة حمام 0 — 1
— العالية الرياضية: معفاة

الترتيب

- (1) سهم رأس الجبل 38
- (2) الخضراء الرياضية 35
- (3) النادي الأولمبي بالكرم 30
- (—) اتحاد الزريبة حمام 30
- (5) الاتحاد القرطاجني 24
- (6) اتحاد برج العامري 19
- (7) العالية الرياضية 17
- (8) اتحاد برج السدرية 16
- (—) مستقبل التضامن 16
- (10) نادي كرة القدم ببنزرت 11
- (11) النجم الخميري بعين دراهم 7
- الصورة: سهم رأس الجبل

(المجموعة الثانية) (الجولة 7 إيابا)

منزل تميم يعبر بسلام زاوية سوسة

النتائج

— كوكب زاوية سوسة — نادي منزل تميم 1 — 3
— هلال أكودة — النفيضة الرياضية 3 — 2
— نادي كرة القدم بالحمامات — اتحاد الشبيكة 2 — 1
— أمل بوحجلة — ملتقى بئر بورقبة 1 — 4
— مستقبل السبيخة — الثريات الرياضية 2 — 0

الترتيب

- (1) نادي كرة القدم بمنزل تميم 39
- (2) هلال أكودة 38
- (3) النفيضة الرياضية 28
- (4) اتحاد الشبيكة 26
- (5) نادي كرة القدم بالحمامات 25
- (6) ملتقى بئر بورقبة 19
- (7) كوكب زاوية سوسة 17
- (8) الثريات الرياضية 14
- (9) مستقبل السبيخة 12
- (10) أمل بوحجلة 3

(المجموعة الثالثة) (الجولة 7 إيابا)

الرابطات الجهوية

متابعة : جلال العرفاوي

رابطة الشمال الغربي بالكاف (الجولة 6 إيابا)
الملعب التبرسقي يتوج بطلا لمجموعته
النتائج

— البرق التستوري — كسرى الرياضية (انسحاب كسرى
الرياضية)

— هلال برقو — نادي سيدي بورييس (غياب برقو)
— جمعية العروسة — نادي كرة القدم بالجريصة 1 — 0
— الملعب التبرسقي — نجم تاجروين 5 — 0

الترتيب

1 (الملعب التبرسقي 34

2 (البرق التستوري 31

3 (نجم تاجروين 23

— جمعية العروسة 23

5 (نادي كرة القدم بالجريصة 14

6 (نادي سيدي بورييس 12

7 (هلال برقو 10

8 (كسرى الرياضية 0

رابطة نابل : (الجولة 3 ذهابا لمرحلة التتويج)
مرناق وتاكلسة اليد في اليد

— نادي تاكلسة — أمل الزربية قرية 1 — 0

— ملعب مرناق — مستقبل الزهراء 3 — 0

الترتيب

1 (ملعب مرناق 7

— نادي تاكلسة 7

3 (أمل الزربية قرية 3

4 (مستقبل الزهراء 0

رابطة الوسط لكرة القدم بسوسة (الجولة 9 إيابا)
هرقلة صامدة في الصدارة
النتائج

— اتحاد سيدي عامر — البرجين الرياضية 3 — 1

— نادي كرة القدم بالزهور — نادي هرقلة 0 — 2

— اتحاد سيدي بوعلـي — أمل كندار 7 — 1

— أسد قصبية سوسة — النادي المسعدي 3 — 0

— جمعية سيدي الهاني: معفاة

الترتيب

1 (نادي هرقلة 39

2 (اتحاد سيدي بوعلـي 36

3 (أسد قصبية سوسة 32



بوزيان)

— نجم الزهور — نهوض المزونة 0 — 4

— الملعب المكناسي: معفى

الترتيب

1 (نهوض المزونة 25

2 (نادي فوسانة 22

3 (مستقبل السبالة 20

4 (الملعب المكناسي 17

5 (أولمبيك العيون 7

— نجم الزهور 7

7 (اتحاد منزل بوزيان 1

رابطة الجنوب الشرقي بقابس (الجولة 5 إيابا)
النتائج

صحراء دوز بطل عن جدارة

— الملعب الزاراتي — النادي الرياضي بمطماطة 1 — 1

— صحراء دوز — شببية وذرف (انسحاب وذرف)

— كوكب سوق الأحد — الخليج الرياضي بكتانة (انسحاب

كتانة)

— الجمعية الرياضية بجمنّة : معفاة

الترتيب

1 (صحراء دوز 28

2 (الملعب الزاراتي 16

3 (كوكب سوق الأحد 14

4 (الجمعية الرياضية بجمنّة 11

— النادي الرياضي بمطماطة 11

6 (شببية وذرف 10

7 (الخليج الرياضي بكتانة 5

4 (اتحاد سيدي عامر 31

5 (نادي كرة القدم بالزهور 22

6 (أمل كندار 14

7 (جمعية سيدي الهاني 12

8 (النادي المسعدي 9

9 (البرجين الرياضية 7

رابطة الوسط الشرقي بالمنستير (الجولة 5 إيابا)
غزال البقالطة يحلق عاليا

— نادي منزل فارسي — نادي صيادة 1 — 0

— شببية لمطة — أمل منزل حرب 6 — 0

— سهم زرمدين — غزال البقالطة 1 — 3

— فتح منزل كامل — نصر طوزة 3 — 1

الترتيب

1 (غزال البقالطة 36

2 (نادي منزل فارسي 22

3 (فتح منزل كامل 19

4 (شببية لمطة 16

5 (نصر طوزة 14

— نادي صيادة 14

7 (سهم زرمدين 10

8 (أمل منزل حرب 2

الصورة: غزال البقالطة

رابطة سيدي بوزيد (الجولة 5 إيابا)
تشويق وإثارة بين المزونة وفوسانة
النتائج

— مستقبل السبالة — أولمبيك العيون 2 — 1

— نادي فوسانة — اتحاد منزل بوزيان (انسحاب منزل